٣

التنمية وعلاقتها بالأمن الإنساني في العالم العربي دراسة تطبيقية على الواقع اليمني

الدكتور/ عبد الحكيم عبد الجليل محمد قائد المغبشي
أستاذ القانون العام أكاديمية الشرطة
magpshesaiv@gmail.com

ملخص البحث

يتطرق هذا الموضوع لأهم قضية تواجه العالم العربي، بل وتواجه ما يسمى بالعالم الثالث بشكل عام، وهي قضية تحقيق الأمن، والذي هو حاجة إنسانية لاستقرار المجتمعات وتقدمها، وتأتي هذه الدراسة في سياق البحث عن التحديات الأمنية والأسباب الحقيقية وراء التعثر الواضح لمسار التنمية في بلدان الربيع العربي، وكيفية مواجهتها؟ ومدى إمكانية تحقيق مبدأ العدالة والحرية بين جميع أفراد الشعب؟ ذلك أن تحقيق مفهوم الحرية والعدالة بين السكان يحقق الرضاء عن النخب الحاكمة، وبالتالي يقلل من إمكانية حدوث الاضطرابات الداخلية.

ولتوضيح ذلك سيتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث، تناولت في المبحث الأول منه مفهوم التنمية والأمن الإنساني وتطوره في العصر الحديث، وأهم المخاطر الأمنية المهددة للأمن العربي، أما المبحث الثاني، سيكون الحديث فيه عن علاقة التنمية بمبدأ الحرية وعدالة التوزيع، وعن واقع الحرية الفكرية في الوطن العربي، وخصصت المبحث الثالث للحديث عن علاقة التنمية بالمستوى العلمي والاقتصادي، وكيفية الوصول إلى مجتمع العلم والمعرفة.

واشتمل البحث في نهايته على خاتمة، أبرزت فيها أهم نتائج وتوصيات الدراسة، أهمها أن هناك علاقة وثيقة بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، باعتبار أن ثمة حقا أساسيا لكل البشر، يتمثل في حقهم كمواطنين في الأمن، ومن ثم هذا التزام أصيل للدول والحكومات، ان تحقق الأمن لشعوبها من خلال مفهوم الأمن الإنساني، وأن العدالة في السياسات والمساواة بين المواطنين، وعدم التهميش لأي جماعة أو فئة بين الدول، تعد مبادئ أساسية لتحقيق الأمن الإنساني، وكذلك للحفاظ على كل الحقوق والحريات الإنسانية. من خلال حضور الإرادة الشعبية، بدءا من صياغة الدساتير، وسن القوانين، وصولا إلى توزيع الثروات، وصياغة الهياكل المنظمة لشئون الحياة. و إعلاء صوت المؤسسة بقيمها وقوانينها العادلة على صوت الفرد بديكتاتوريته وظلمه.

مقدمة:

أهمية البحث:

أصبح مفهوم الأمن الإنساني أحد التحديات المهمة التي تواجه المجتمعات المعاصرة، فالسعي نحو الرقى بالإنسان، وتحقيق تنمية مستدامة في علاقته بالموارد التي يمتلكها والبيئة التي يعيش فيها، لا يمكن أن يتحقق دون أن يعيش الإنسان في حالة من الأمن بمعناه الإنساني الشامل، الذي يعنى بتحقيق الإنسان لحاجاته الأساسية، والعيش في طمأنينة دون أدنى شعور بالخطر أو الخوف أو القلق من المستقبل.

ويتطرق هذا الموضوع لأهم قضية تواجه العالم العربي، بل وتواجه مايسمى بالعالم الثالث بشكل عام، وهي قضية تحقيق الأمن والتي هي حاجة إنسانية، ويتطلبها لاستقرار المجتمعات وتقدمها، وتأتي هذه الدراسة في سياق البحث عن التحديات الأمنية والأسباب الحقيقية وراء التعثر الواضح لمسار التنمية في بلدان الربيع العربي، وكيفية مواجهتها، ومدى علاقة انعدام الأمن بطبيعة الأنظمة الحاكمة، وهل هناك علاقة بين تحقيق مفهوم الأمن الإنساني وتحقيق مبدأ العدالة والحرية بين جميع أفراد الشعب؟

أهداف البحث :

١- أن يصل المواطن العربي لدرجة من الوعي تمكنه من معرفة ما له وما عليه من حقوق وواجبات تجاه نفسه واتجاه وطنه.

٢- معرفة علاقة وأبعاد الأمن الإنساني بتنمية المجتمع العربي.

٣- معرفة أهمية الأمن والتنمية في بناء المجتمعات.

٤- معرفة المشكلات والعوائق التي تحول دون تحقيق التنمية في المجتمعات العربية

مشكلة البحث:

تكمن في تداعيات غياب التنمية وأثرها على الأمن الإنساني العربي، وهذا يجرنا للتساؤلات التالية، ما هي تداعيات غياب التنمية على الأمن الإنساني العربي؟ وما هو مفهوم التنمية الإنسانية في العالم العربي؟ وماهو مفهوم الأمن الإنساني وواقع التنمية في العالم العربي؟ وهل ممكن أن تتحقق التنمية في ظل غياب العدالة؟ وكيفية الوصول إلى مجتمع آمن..."مجتمع العلم والحرية"؟.

فرضية البحث:-

١- أن هناك علاقة وطيدة بين خصائص ومهددات الأمن الإنساني وتنمية المجتمع.

٢- عدم وجود سياسة كلية عامة دقيقة تراعى أبعاد الأمن الإنساني، وتجعل الإنسان العربي دوما تحت مطرقة المهددات غير المدروسة.

٣- أن هناك غياب لمفهوم الأمن الإنساني العربي، يؤدي بدوره إلى ضعف مباشر للدولة في حماية إنسانها من تفشي النزاعات والأمراض ويعطل برامج التنمية.

٤- أن هناك صعوبات كبيرة في عملية جمع المعلومات الخاصة بالأمن الإنساني، وان المرجعيات المعتمدة في الدراسة تقارير من جهات مختلفة، تتناقض في كثير منها، مما يضعف مصداقيتها.

٥- ان الإنسان العربي لا يعرف مسؤوليته ودوره في المشاركة مع أجهزة الدولة الرسمية في مواجهة مهددات الأمن الإنساني المختلفة.

منهجية البحث:

اتبع الباحث المنهج الاستقصائي التحليلي، وتم توفير معلومات البحث من المراجع الفكرية المنشورة للأمن الإنساني، والتقارير والإحصاءات الدولية المتعلقة بقضايا الأمن الإنساني العربي، والتقارير الصادرة من المنظمات الدولية، واستقصائها وتحليلها عبر مقارنة تطورها الايجابي أو السلبي، ومضاهاتها بالوضع الراهن، مع دراسة علاقتها بتنمية المجتمع، وقياس ذلك في تحديات الأمن الإنساني الواردة في تقارير الأمم المتحدة الإنمائي.

خطة البحث:

المبحث الأول: مفهوم التنمية والأمن الإنساني

المطلب الأول: مفهوم التنمية الإنسانية

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الإنساني

المبحث الثاني: علاقة التنمية بمبدأ الحرية وعدالة التوزيع

المطلب الأول: واقع الحرية الفكرية في الوطن العربي

المطلب الثاني: تحقيق التنمية منوط بمبدأ عدالة التوزيع

المبحث الثالث: علاقة التنمية بالمستوى العلمي والاقتصادي

المطلب الأول: الارتقاء بالمستوى العلمي والثقافي

المطلب الثاني: ضرورة تحسين المستوى الاقتصادي

المبحث الأول

مفهوم التنمية والأمن الإنساني

التنمية الإنسانية من الحقوق الجماعية والتي تمثل الجيل الثالث، وهي أحد متطلبات حقوق الإنسان، وقد عملت الأمم المتحدة من خلال مؤسساتها المختلفة، على تحقيق الارتباط بين التنمية وحقوق الإنسان، من خلال الإعلان العالمي للحق في التنمية، المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول / سبتمبر عام ١٩٦٨م.

ويقوم هذا الإعلان على تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية، ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتسليم بأن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة، تستهدف التحصيل المستمر لرفاهية السكان وحقهم، في تقرير أوضاعهم السياسية بحرية لتحقيق تنميتهم الاقتصادية، وممارسة السيادة التامة والكاملة على مواردهم الطبيعية كافة.

ولتوضيح هذه الفكرة يمكن تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين

المطلب الأول: مفهوم التنمية الإنسانية.

المطلب الثاني: علاقة الأمن الإنساني بحقوق الإنسان.

المطلب الأول

مفهوم التنمية الإنسانية

اكتسب مفهوم التنمية اهتماما كبيرا، منذ تبني برنامج الأمم المتحدة للمصطلح عام ١٩٩٠ عندما بدأ إصدار تقرير التنمية البشرية، ويقوم هذا المفهوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية الإنسانية هي توسيع خيارات البشر، وللتنمية شقان كما أجمعت عليها الأدبيات الإنسانية، وحددها فريق التنمية العربي الإنساني(١):

الأول: خلق فرص حياة أفضل بالمعنى العام للأجيال القادمة.

الثاني: دراسة علمية للإمكانيات المجتمعية، وتوظيفها التوظيف الأفضل للصالح العام.

أما التعريف الذي تبنته فيقول: (ان للبشر- لمجرد كونهم بشر- حقا أصيلا في العيش الكريم، ماديا ومعنويا، جسدا ونفسا وروحا، وبهذا فان عملية التنمية تنشد توسيع خيارات البشر بما يمكنهم من تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى، وهي الحرية، العدالة والكرامة الإنسانية والرفاه الإنساني(٢)، وعرفها آخرون بأنها: (عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة، عبر فترة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكثر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب)(٣)، بمعنى أن عملية التنمية الإنسانية تقوم على محورين أساسيين هما(٤):

- بناء القدرات البشرية التي تمكن من التوصل إلى مستوى راق في الرفاه الإنساني، كالعيش حياة طويلة وصحية.

- اكتساب المعرفة والحرية، وتعني وضع مجموعة من السياسات والبرامج التي تتناول تطوير المهارات التحليلية والقيادية؛ لتحسين القدرة على الإشراف والإدارة.

ويتحقق ذلك من خلال تربية الشعوب التربية العقلية والمدنية والسياسية على أسس علمية مدروسة، وإعطاء الاهتمام الأكبر لنشر الوعي الاجتماعي والسياسي لدى الجماهير الشعبية، ومحاربة الأمية لتستطيع اخذ زمام المبادرة في العمل السياسي(٥).

وتصل فكرة التكامل بين الحرية الفردية والتنظيم المجتمعي، خدمة للتقدم الإنساني مرحلة النضج، في كتابات "أمارتيا صن"(١) والذي يعتبر التنمية حقا أصيلا في العيش الكريم، ماديا

---

١) تقرير التنمية البشرية لعام 1994 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجلة دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994 العدد (٢٢٧) ص3

٢) المرجع نفسه ص٤

٣) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة أ.د محمود حسن حسني، رقم الطبعة بدون، مؤسسة دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية ٢٠٠٦ ص٧٦

٤) زايري بلقاسم/الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية / من فعاليات المؤتمر الدولي العالمي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات بتاريخ٨ مارس ٢٠٠٥جامعة ورقلة/ الجزائر.

٥) د/ احمد الفنجري، الحريات السياسية في الإسلام، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، دار القلم، الإسكندرية مصر ، ص١٥٤ .

ومعنويا جسدا ونفسا وروحا، وتتكون التنمية عنده من إزالة القيود على الحرية، وتوسيع نطاق الحرية الإنسانية، ويرى "صن" أن المؤسسات المجتمعية، تلعب دوراً جوهرياً، في ضمان أو تحديد حرية الأفراد، منظوراً إليهم كفاعلين نشطين، وليس كمتلقين سلبيين للمنافع.

وتتنوع المؤسسات الاجتماعية المهمة في هذا الصدد، فهناك الأسواق (الحرة) والإدارة الحكومية، والمجالس التشريعية، والأحزاب والقضاء والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، وهي تسهم في عملية التنمية بالضبط من خلال أثرها في تعزيز الحريات الفردية وصيانتها، وتسقط بذلك الظروف التي كانت تتيح للقوى المتسلطة استغلال هذه الجماهير والتلاعب بها وعليها، وخطوة باتجاه إطلاق الطاقات الخلاقة لدى القوى الشعبية، وأرضية سليمة للممارسة السياسية الديمقراطية الصحيحة.

ومن هنا يظهر أهمية النمو المتوازن للحرية وقوة الدولة (في الجانب الاقتصادي) وصولاً إلى الأنموذج الأفضل الذي يجمع بين الحرية السياسية والاقتصادية، وفقاً لظروف كل بلد وإمكانياته وقبول ما يتلاءم مع خصوصياته وتوجهاته العامة(٢)، ولن يتحقق ذلك القدر من النجاح في المجالس النيابية واللوائح الدستورية، ولا بالقسم الذي يتعهد به الحاكم على نفسه بالعدل وعدم الاستبداد، ولكن الضمان الحقيقي الفعال هو في وعي الأمة وفهمها الحقيقي لحقوقها وواجباتها، ومن خلال تكاتف الجميع واقتناعهم بجدوى الخطط التنموية، في جو من الحرية والمشاركة الفعلية، خاصة إذا تأملنا المحددات التالية(٣):

١- أن التنمية لا ترتبط فقط بالتصنيع والعلوم التكنولوجية فحسب، وإنما هي ذات طبيعة شمولية لها علاقة بالاستقلال السياسي والاقتصادي، وتتطلب نهضة في مختلف المجالات، وهذه تحتاج إلى ثورة ونهضة ثقافية لكي يمسك الشعب بيديه مسؤولية انجاز تلك العملية، وهذه غير ممكنة مالم يكن الشعب ممسكا بزمام القرار السياسي ومختلف مراكز القرار(٤).

٢- أن إعداد خطط التنمية تتطلب إخضاعها للمشاورة الواسعة، بهدف اختيار الخطط المناسبة للمجتمع، بدلا من فرض خطط لا تحقق أهدافها؛ لافتقادها المشاورة والدراسة، فتضيع الدول وقتا ومالا وجهدا، وتتسع الفجوة الاقتصادية والعلمية بين الدول النامية "العربية" والدول المتقدمة.

٣- لا ضمان لنجاح خطط التنمية في مجتمعات تسودها الثورات والانقلابات ومظاهر العنف، فالخطة تحتاج إلى مناخ آمن ومستقر، والأمن وليد الحرية والعدالة وإعطاء الناس حقوقهم.

---

١) امارتيا صن، التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، مجلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت ،عدد(٣٠٣) مايو٢٠٠٤م، ص ٢٩ العنوان الأصلي للكتاب Development As Freedom BY Amartua Sen Ooford University Press, New Delhi 2000

٢) (الان تورين) ما الديمقراطية دراسات فلسفية = qu,est-ce que la democratie/ ترجمة عبود كاسحة (٥٧) منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية السورية ٢٠٠٠م ص٢٤٢ وما بعدها العنوان الأصلي للكتاب Alain touraine quest-ceque la democratie?

٣) تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٣م على الرابط http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/9108

٤) امارتيا صن، مرجع سابق ص٣٠ ومابعدها.

٤- لاضمان لنجاح خطط التنمية على المستوى العملي؛ إلا بتفاعل أفراد المجتمع وحماستهم وتفانيهم في البذل والعطاء والإنتاج والتعليم، وكل هذه القيم لا يمكن كسبها إلا باقتناع الناس بجدوى الخطة وأهميتها، ولن يتحقق الاقتناع إلا بالمشاركة الفاعلة والمساهمة في إبداء الناس آراءهم وملاحظاتهم، وتأكدهم من ثمرات الخطة التي تعود عليهم بالنفع، وتحقق من ارتفاع مستوى معيشتهم وتقدم أوطانهم وازدهارها.

٥- الحقوق الاقتصادية تعني حق الملكية وحرية النشاط الاقتصادي، وهي حريات تحتاج ممارستها إلى أن يكون لدى الفرد من المال ما يسمح له بأن يكون مالكا، وبأن يكون له نشاط اقتصادي، ولا يتحقق ذلك إلا بارتفاع مستواه الاقتصادي، وهكذا يكون الارتفاع بالمستوى الاقتصادي شرطا بديهيا لوضع الحريات الاقتصادية موضع التحقيق الفعلي.

ومن ثم يكون الارتفاع بالمستوى الاقتصادي ضمانة من ضمانات حرية المشاركة السياسية، فلا يمكن قيام المشاركة السياسية واستمرارها بين جماهير من الجياع، فالفقير المعدم الذي لم يجد ضرورات الحياة وحاجاتها، تكون قدراته السياسية باهتة، بل ومعدومة من الناحية العملية(١)، وبالتالي فإن الحلول المقترحة من طرف البنك العالمي للتنمية الإنسانية في تحقيق التنمية، تأتي من خلال إصلاح النظام السياسي، وتحقيق ما يسمى بالحكومة الجديدة، ويعرفها على أنها الطريقة التي تمارس بها السلطات من أجل إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية، ومن مظاهر الحكومة الجيدة التي تتحقق فيها التنمية الحقيقية ما يأتي(٢):

١- شكل النظام السياسي الذي يسمح ويشجع بقيام تنمية إنسانية حقيقية.

٢- المسارات التي من خلالها تمارس السلطة تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية.

٣- قدرة الحكومة على تقبل وتشكيل ووضع حيز التطبيق للسياسات والطريقة العامة التي تمارس بها مهامها الحكومية.

وتعرف الحكومة التي تتحقق فيها التنمية (المادة ٩) من اتفاقية شراكة كوتونو الموقعة بين الاتحاد الأوربي و٧٧ دولة من جنوب الصحراء الإفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادي، بأنها الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة للموارد البشرية، والطبيعة الاقتصادية والمالية لغرض التنمية المنصفة والمستمرة، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية، تحترم حقوق الإنسان، والمبادئ الديمقراطية وحكم القانون(٣).

وعرف صندوق النقد الدولي للتنمية الإنسانية الحكم الصالح من خلال البعد التقني أي من خلال "الناحية الاقتصادية من الحكم، وتحديد شفافية حسابات الحكومة، وفعالية إدارة الموارد

---

١) د/صالح سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، الطبعة بدون ١٩٨٨م الزهراء للإعلام، القاهرة، ص٥٦٧ ومابعدها

٢) شاكر الجوهري/وضع العراقيل أمام مشاركة أحزاب المعارضة على السلطة/ مجلة العرب، تونس العدد الأول/٥/٢٠٠٥.

٣) زايري بلقاسم ، مرجع سابق.

العامة، واستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص، فالحكم الصالح ضروري في عملية التنمية المستدامة، بمعنى أن الحكم الصالح يتواجد عند وجود الحكومة الجيدة، أي حينما تتوفر العناصر التالية التي تعمل مع بعضها بشكل مشترك لتحقيق تنمية حقيقية كما توفر للشعوب المتقدمة من خلال(١):

١- ديمقراطية حقيقية توفر المشاركة وتمثيل الشعب، ومحاسبة الحكومة، وتشجيع حقوق الإنسان وحمايته، واحترام حكم القانون وإدارة العدالة (حق التقاضي، واستقلالية القضاء..).

٢- استقلالية المجتمع المدني وفعالية دوره في الحياة العامة، وإدارة حكومية سليمة، بما في ذلك إدارة الأموال العامة، ووجود إدارة حكومية تتسم بالاحتراف والحيادية.

٣- سلطات غير مركزة لحكومة محلية فعالة، وبمشاركة تامة من قبل المواطنين، وبالتالي فصلاح الحكم هو لب التنمية، وكل هذا التخلف الواقعة فيه معظم الدول العربية، يعود إلى غياب نظام سياسي واجتماعي، يكون الشعب فيه هو مصدر السيادة والسلطة، يحكم نفسه بنفسة عن طريق ممثلين عنه.

فقد نجحت بلدان عديدة حسنت نظامها السياسي وشاركت شعوبها في تحقيق نمو متسارع، فانتشلت الملايين من حالة الفقر المدقع وحسّنت من ظروفهم المعيشية، فالنمو الاقتصادي وحده لا يكفي لتحقيق التقدّم في التنمية البشرية، بل لابد من مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار والتركيز على التعليم والتغذية والصحة ومهارات العمل، جميعها توسّع فرص الحصول على العمل اللائق وتعزز التقدّم المستدام.

المطلب الثاني

مفهوم الأمن الإنساني وعلاقته بحقوق الإنسان

الفرع الأول: مفهوم الأمن الإنساني.

الفرع الثاني: علاقة الأمن الإنساني بحقوق الإنسان.

الفرع الأول

مفهوم الأمن الإنساني

لاشك أن أمن الإنسان هو الركيزة الأساسية للتنمية البشرية، فبينما تُعنى التنمية البشرية بتوسيع قدرات الأفراد والفرص المتاحة لهم، يهتم الأمن الإنساني بتمكين الشعوب من احتواء أو تجنّب المخاطر، التي تهدد حياتهم وسبل معيشتهم وكرامتهم، وتختزن مفردة الأمن الكثير من الأبعاد والجوانب في حياة الإنسان الفرد والمجتمع، إذ لا يمكن أن يتم التطور والاستقرار على

١) تقرير التنمية الإنساني ٢٠٠٣مرجع سابق

المستويين بدون الأمن، بحيث يأمن الإنسان على نفسه وماله وعرضه، فينطلق في عملية البناء والتنمية والعمران، وحينما يفقد الإنسان الأمن فلن يتمكن من البناء، ولن يستطيع توفير مستلزمات الاستقرار والطمأنينة.

وقد ظل يُنظر إلى مفهوم الأمن لفترة طويلة، على أنه أمن حدود الوطن من العدوان الخارجي، أو أنه حماية المصالح القومية في السياسة الخارجية، أو بأنه التهديد العالمي بحدوث حرب نووية، ومع انتهاء الحرب الباردة، أضحى هذا المفهوم غير ذي جدوى في أذهان معظم الناس، الذين أصبحوا يعتبرون انعدام الأمن يتأتى من المشكلات المتعلقة بالحياة اليومية، أكثر مما ينشأ نتيجة الخوف من حدوث مشكلات عالمية، ولم يتوصل المجتمع الدولي إلى تعريفٍ متفقٍ عليه لمفهوم الأمن الإنساني، أو حتى إلى توافقٍ حول مضمونه(١).

حيث ظهر مفهوم الأمن الإنساني حديثا نسبيا لأول مرة في الأمم المتحدة، حين ذكره البروفيسور محبوب الحق في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتناول التقرير في الفصل الثاني "الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني" وتنبأ التقرير بأن تؤدي فكرة الأمن الإنساني رغم بساطتها لثورة في إدارة المجتمعات في القرن الحادي والعشرين، وركز هذا المفهوم على أمن الإنسان الفرد، وليس أمن الدولة كجهة منفصلة(٢).

ويؤكد على أن أمن الدولة يجب أن يكون الهدف الأساسي منه هو تحقيق أمن الفرد وليس أمن السلطة الحاكمة فحسب .. لأنه قد لا تكون الدولة آمنة في وقت يتناقض فيه أمنها مع أمن إنسانها، حتى إذا نجحت في تأمين سيادتها وفشلت في تأمين مواطنيها، ناهيك في أن تكون أجهزة الدولة نفسها مصدرا يهدد مواطنيها، ومن ثم يجب عدم الفصل بينهما، وأكد أن محور الأمن يجب أن ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة، على رأسها الأمراض والإرهاب والفقر والمخدرات، ووجود نظام عالمي غير عادل، وذلك عن طريق تحقيق التنمية الشاملة، وإصلاح المؤسسات الدولية، وعلى رأسها مؤسسات الأمم المتحدة، والمنظمات الاقتصادية العالمية، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للتعمير والتنمية، وذلك عبر شراكةٍ حقيقةٍ بين دول العالم كلّه(٣).

وتابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السير على درب هذه الخطوة الأولى مع تقرير التنمية البشرية، الذي أصدره عام 1994 مؤكداً فيه أن ثمة تهديداتٍ جديدةٍ يجب أخذها بالحسبان، وإيجاد آليات مناسبة لمواجهتها(٤) وبالتالي فإن مفهوم الأمن يجب أن يتغير، سواء من حيث

---

١) انظر في ذلك كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى في افتتاح مؤتمر المرأة في مفهوم وقضايا أمن الإنسان :المنظور العربي والدولي الذي عقدته منظمة المرأة العربية في أبو ظبي في المدة ما بين 11 - 2008/11/13.
<http://www.arabwomenorg.org/Details.aspx?Page_ID=1234>

٢) تقرير التنمية البشرية لعام1994 مرجع سابق

٣) Human Security: Concept and Measurement,Op.cit, p11-12.

٤) تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994 ، إحياء دور الوقف لتحقيق التنمية، الفصل الثاني، بعد جديد للأمن الإنساني، ص22 ، ٣٤ ويمكن الرجوع إليه على الرابط:

مضمونه بالانتقال من الأمن الذي يرتكز على السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة إلى الأمن الذي يرتكز على أمن الأفراد.

أما من حيث آلية تحقيقه، فلا بد من الانتقال من ضمان الأمن عن طريق التسلح إلى ضمان الأمن عن طريق تحقيق التنمية المستدامة، وقد أدرك العاملون على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مفهوم الأمن يجب أن يقوم على ضمان قدرة الأفراد على التمتع بثمار التنمية البشرية، في ظل بيئةٍ آمنةٍ تحقق استدامة نتائجها، وتُحسن حياة البشر دون إلحاق الضرر برأس المال الطبيعي، أي الموارد الطبيعية اللازمة لحياة الأجيال القادمة.

وعلى هذا الأساس، عرف الأمن الإنساني على أن " جوهره الفرد، إذ يُعنى بالتخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي، وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، مع البحث عن سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية، تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد، وهو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول"(١).

وفي أدبيات السياسة الدولية، التي تعرف (الأمن الإنساني) نجد اتفاقاً حول تعريفه من خلال عنصرين أساسيين هما(٢):

الأول: الحماية: تتعلق بتعرض الأفراد والمجتمعات لأخطار تهددهم تهديداً بالغاً، ولحماية الإنسان من هذه المخاطر يجب الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان، وتحديد المهددات التي تهدد أمن الإنسان تهديداً خطيراً، سواءٌ أكانت هذه التهديدات تقليدية أو غير تقليدية، ثم بعد ذلك بذل مجهود حقيقي من خلال المؤسسات الوطنية، حكومية وغير حكومية لحماية هذا الأمن.

الثاني: التمكين: إن دعم تمكين الأفراد يحدث بتوفير التعليم المناسب، ووجود مناخ عام من الديمقراطية، واحترام الحريات العامة مثل حرية الصحافة، وحرية الحصول على المعلومات، وحرية التنظيم، وحق المشاركة السياسية، والانتخابات الحرة، حيث إنه من المؤكد أن الناس يستطيعون أن يطالبوا باحترام كرامتهم إذا ما تم انتهاكها، والدفاع عن أمنهم إذا ما تم تهديده، وبرزت من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في١٩٩٤ مدرستان(٣):

1التحرر من الخوف(Freedom from fear)

تركز هذه المدرسة علي توفير الأمن الإنساني عن طريق حماية الأفراد من العنف والنزاع المسلح، والحروب الأهلية، والإرهاب الداخلي والخارجي، ووفقا لهذه المدرسة تعتبر عملية صناعة

http://library.islamweb.net/newlibrary/display_umma.php?lang=&BabId=1&ChapterId=3&BookId=2098&CatId=201&startno=0

١) غادة على موسى، إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية من ١٤ - ١٥ - 2005 عمان، الأردن، نُشر من قبل منظمة اليونيسكو، 2008 ص-11

٢) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤،مرجع سابق

٣) غادة على موسى، مرجع سابق ص ١٥.

السلام ونزع السلاح هي أهم الركائز لتوقي الأمن الإنساني.

2. التحرر من العوز(Freedom from want)

تركز هذه المدرسة على قضايا مثل الجوع، والأمراض والأوبئة، والكوارث الطبيعية؛ لأن أياً من هذه الأمور ربما تقتل أعداداً كبيرة وربما أكثر من الحروب، حيث يفقد الملايين حياتهم ليس بسبب الحروب فقط، وإنما بسبب الجوع والمرض والتشرد والعيش في العشوائيات، ومن ثم ووفقا لهذه المدرسة، تكون التنمية البشرية هي أهم الركائز لتوفير الأمن الإنساني، فأصبح الأمن الإنساني إطارا موسعا للأمن الوطني المكون من (امن الدولة + امن المجتمع +امن الإنسان).

وحدد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السابق ذكره، أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني هي:

١- ان الأمن الإنساني شامل وعالمي، فهو حق للإنسان في كل مكان.

٢- مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.

٣- الأمن الإنساني ممكن تحقيقه من خلال الوقاية المبكرة، وهي أسهل من التدخل اللاحق.

٤- الأمن الإنساني محوره الإنساني ويتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان.

وقد أنتج مفهوم الأمن الإنساني مجموعة من المبادرات الدولية، مثل المبادرات اليابانية، النرويجية، الكندية(١) والتي جعلته أولوية من أولويات سياستها الخارجية، وبالتالي أصبح مفهوم الأمن الإنساني لا يعني الحفاظ على حيات الفرد فقط، وإنما أيضا الحياة بكرامة وحرية ومساواة، وتكافؤ في الفرص، وتنمية قدرات البشر، ويعني حماية الحريات الأساسية، وحماية الناس من التهديدات والأوضاع القاسية، وتحرير الإنسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدة زمنيا وواسعة النطاق، والتي تتعرض لها حياته وحريته وكرامته، وبالتالي فإن هذا المفهوم ليس جامدا، وإنما يختلف باختلاف المجتمعات وظروفها، وهذا ما سيتم توضيحه في المطلب التالي.

١) برقوق محند، الأمن الإنساني ومفارقات العولمة عنوان الوثيقة: http://boulemkahel.yolasite.com/ boulemkahel.yolasite.com/.../الأمن%20الإنساني%20و%٢٠مفارقات%20العولمة.doc.

المطلب الثالث

علاقة الأمن الإنساني بحقوق الإنسان

يمثل احترام حقوق الإنسان لب حماية أمن الإنسان، ويشدد إعلان فيينا لحقوق الإنسان الصادر في ١٩٩٣م على عالمية وترابط حقوق الإنسان لجميع الناس، لذلك فحقوق الإنسان وأمن الإنسان يعزز كل منهما الآخر(١) ومنذ أن أنشأت مفوضية الأمم المتحدة للأمن الإنساني عام ٢٠١١م، تم توسيع هذا المفهوم على نحو مطرد، بالاهتمام بالجوانب الأخلاقية للأمن الإنساني، ومن خلال نشاط هذه المفوضية نجد التناغم بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم حقوق الإنسان، فكلاهما يعني بسلامة الإنسان وحرياته الأساسية، وكلاهما يكمل الآخر في مفهوم شامل للأمن الإنساني الذي يعنى "حماية النواة (الجوهر) الأساسية لكل إنسان، بطرق تدعم الحريات وتحقق الذات الإنسانية(٢).

ووفقا لذلك فإن مفهوم حقوق الإنسان، يرتكز بالأساس على تحديد مجموعة واسعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازم توافرها للأفراد، وفي المقابل فإن مفهوم الأمن الإنساني يمكن أن يسهم في خلق ترتيب أو وضع أولويات لتلك المجموعة واسعة النطاق من الحقوق الإنسانية، من خلال إعلائه من شأن بعض الحقوق، وذلك وفقاً لأجندات وحالات متباينة.

ففي حالات الدول التي تُعانى من النزاعات المسلحة، تصبح الأولوية في تلك الحالة التركيز على البعد السياسي لمفهوم الأمن الإنساني، من خلال العمل على حماية الأفراد من آثار تلك الحروب والنزاعات، بينما في حالات الدول التي تُعانى من أزمات اقتصادية تصبح الأولوية لتحقيق الأمن الاقتصادي للأفراد، وقد حدد تقرير الأمم المتحدة عام ١٩٩٤م أبعاد الأمن الإنساني، حسب فلسفة الحاجات الإنسانية إلى(٣):

١- الأمن الاقتصادي: والذي يعني ضرورة السعي إلى تأمين دخل وعمل مناسب للأفراد من أجل حياة كريمة في أيِّ مكان يقيمون فيه، وهي مشكلة تعاني منها كلُّ بلداننا العربية، وقد انعكست آثارها مؤخرًا على الصومال والعراق واليمن وليبيا وتونس وسوريا ومصر والجزائر والأردن، ويمكن أن تطال آثارها جميع الدول العربية بما فيها الدول النفطية.

٢- الأمن الغذائي: بمعنى ضرورة تأمين إمكانية الحصول على الغذاء الكافي والضروري لجميع أفراد الشعب دون تمييز، وهي مشكلة حادة جدًا في بعض البلدان العربية كالصومال، والسودان، ونعاني آثارها السلبية في كثير من المناطق السورية، ومعظم الأراضي اليمنية، وتحديدًا في منطقة الجزيرة التي تعاني منذ سنوات من الجفاف، ويمكن أن تطال آثارها العاصمة دمشق، وللسبب نفسه- أي الجفاف.

---

١) منى حسن علي ، مفهوم الأمن الإنساني عنوان الوثيقة في النت: sudanpolice.gov.sd/pdf/55555.pdf

٢) البشيرشورو، الأطر الأخلاقية والمعيارية التربوية لتدعيم الأمن البشرى في الدول العربية، المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والإنسانية باريس، اليونسكو، ٢٠٠٥ ص١٥،١٦ ويمكن الرجوع اليه على الرابط:http://socio.montadarabi.com/t4033-topic

٣) تقرير التنمية للأمن الإنساني لعام ١٩٩٤مرجع سابق.

٣- الأمن الصحي: بمعنى ضرورة تأمين الشروط الصحية الأساسية والضرورية لحماية الأفراد من الأمراض ومن الأوبئة، وهي أيضًا مشكلة تعاني منها بدرجات مختلفة معظم بلداننا العربية.

٤- الأمن البيئي: بمعنى ضرورة حماية البيئة التي يعيش فيها الإنسان من التعديات التي تمارس عليها من قبل الإنسان، ومن قبل الدول، وهو أيضًا مجال باتت تعاني منه معظم دولنا العربية.

٥- الأمن الفردي: بمعنى ضرورة السعي للحدِّ من أو منع كل ما يهدد الأمن الفيزيائي الإنساني، مما قد يلحق به من عنف، سواء أكان مصدر هذا العنف داخل دولته أومن قبلها، أومن قبل دول أجنبية، وهو مجال غالبًا ما تعود مسبباته الأصلية للأسباب السابقة، وتعاني منه معظم بلداننا العربية.

٦- الأمن المجتمعي: الذي يقوم على ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية والحماية من العنف العرقي/الطائفي، وهو مجال تعاني منه الكثير من الدول العربية بدرجات متفاوتة، تتجلى بوضوح في العراق وسوريا ولبنان واليمن والبحرين.

٧- الأمن السياسي: الذي يضمن للبشر العيش في كنف مجتمع يضمن ويرقى بحقوق الإنسان، بمعنى ضرورة حماية الأفراد من القمع الذي قد يتعرضون له أو يمارس تجاههم، وضرورة احترام حقوقهم المشروعة في التعبير عن آرائهم وحقهم في نشرها سلميًا، ضمن أطر أنظمة وقوانين عادلة ومطبقة على الجميع.

وهذه أمور يفترض أن لا يختلف عليها أحد؛ لأنها إن تحققت على أرض الواقع، فإنها تعني أمرين رئيسين هما(١):

- تحرير البشر من الخوف، وهو ذلك الخوف الذي يعتبره البعض التعريف الأضيق لمفهوم الأمن الإنساني.
- تحرير البشر من الحاجة التي هي في الحقيقة التعريف الأوسع والأشمل.

وهذه قيم إن تحققت، تجعل من واقعنا الإنساني ومن ضمنه واقعنا العربي واقعًا شبه مثالي؛ لأنها غايات نبيلة لا خلاف بشأنها من حيث المبدأ، ولكن المشكلة حين نتعمق في الأمر يقودنا إلى طرح تساؤل أساسي هو: من المسئول عن تأمين الأمن الإنساني للأفراد داخل الدولة؟.

والإجابة على هذا السؤال تكمن في الآتي: لاشك انه من المتعارف عليه بالنسبة للجميع، أن المؤسسة المسئولة بالدرجة الأولى عن تأمين الأمن لمواطنيها هي الدولة، فاستنادًا إلى نظرية العقد الاجتماعي التي وضعها الفيلسوف الفرنسي من القرن الثامن عشر جان جاك روسو(٢)، يتوجب على الدول أن تؤمن الأمن لمواطنيها في كلِّ المجالات التي سبق ذكرها، لأن الدولة وفقًا لهذه النظرية،

١) تقرير التنمية للأمن الإنساني لعام ٢٠٠٣ مرجع سابق

٢) دبفبد ب.رزنيك،أخلاقيات العلم، ترجمة د عبد النوار عبد المنعم، مجلة عالم المعرفة، يونيو ٢٠٠٥م الكويت عدد(٣١٦) ص٩٥

"متعاقدة مجازًا" مع مواطنيها على تأمين ما يلزمهم من أمن وحماية، مقابل ما يدفعونه لها من ضرائب، لكن ما يحصل وخاصةً في المناطق المضطربة من العالم، هو إمَّا أن تفشل الدولة في تأمين هذا الأمن بالكامل، أو أنها تقمع مواطنيها، بمعنى أنها تتحول إلى مهدد رئيس لأمنهم في كلِّ هذه المجالات أو في بعضها.

فالمسؤولية تقع بالدرجة الأولى على عاتق الحكومة القائمة على رأس الدولة، والتي يفترض أنها المسئولة عن تأمين الأمن الإنساني لمواطنيها، ما يعني كتحصيل حاصل أنه يوجد ارتباط وثيق بين الأمن الإنساني للناس داخل الدولة، وبين التنمية التي هي في المحصلة تلبية حاجات هذا النمو، ونلاحظ في هذا المجال تطابقاً شبه كامل بين ما تتطلبه التنمية وبين ما يفترضه ويتطلبه الأمن الإنساني من حيث[1]:

- تأمين الرفاه: فإن الأمن الإنساني إن كان محققاً، يؤمن الاستقرار الضروري لتحقيق هذه التنمية ويدعم مكتسبات نموها.

- إن كانت التنمية الاقتصادية تعني تأمين تطور ورفاه البلد ككل، فإن تأمين الأمن الإنساني يعني أن المجتمع غير المنقسم على نفسه وغير المتعارض أو المتصارع مع دولته سينجح في تأمين هذا التطور وذلك الرفاه، فنحن سوية سننمو ومنقسمين سنفشل، فمن الضروري توفير أجواء سلام واستقرار في البلاد، وهذه الأجواء لا يوفرها إلا تحقيق الأمن الإنساني.

فكما أن تحقيق نمو ورفاه أي بلد، يمكِّن حكومة هذا البلد من ضبط الأوضاع الأمنية في داخله واستمراريتها، ويدعِّم أمنها القومي، كذلك فإن التعاون والتواصل مع مواطنين يعيشون عيشًا كريمًا، ومواطنين تحرروا من الخوف ومن الحاجة، لا يحققه إلا الأمن الإنساني الذي يبقى ناقصًا إن لم نقل شبه معدوم في حال انقطعت أو ضعفت الصلة بين حكومات هذه الدول وبين مواطنيها. ولذلك لم يكن غريباً أن تكون أكثر النظم استقراراً وتماسكاً وفي نفس الوقت أفضلها دخلاً ، هي الدول التي تأخذ بالنظام الديمقراطي، وتشارك في صنع سياستها منظمات المجتمع المدني بأطيافها المختلفة ، و تعرف أوسع شبكات للضمان والخدمات الاجتماعية ، ولا تعرف إفراطاً في سوء توزيع الثروة والدخول.

وهذا ما لم يكن حاصلاً في جميع الدول العربية، بما فيها ما يسمى بدول الربيع العربي، كمصر واليمن وسوريا وليبيا باستنا تونس، ونتيجة لذلك حصل ما حصل من انتكاسة للتغيير الديمقراطي في مصر، وفي حالة اليمن وسوريا وليبيا دخلت البلاد في صراعات دموية لا نرجو أن تستمر طويلا، ولا يحصل مثلها في بقية الدول العربية.

---

١) سيمون فـايل كتاب التجذُّر، ترجمة محمد علي عبد الجليل، معابر، دمشق، ٢٠١٠. أو راجع موقع معابر على الرابط التالي: http://www.maaber.org/issue_march10/perenial_ethics1_a.htm

المبحث الثاني

علاقة التنمية بمبدأ الحرية وعدالة التوزيع

لاشك أن الحصول على الأمن يتطلب منا أمور عدة، أهمها: تحقيق مبدأ الحرية السياسية والتسهيلات الاقتصادية أولا، وثانيا: العدالة في كل شيء، وأهمها توزيع الثروات، والثالث: هو عملية التنمية المستمرة لمقدرات أي مجتمع، ومن ثم الرقي بهذا الإنسان، إلى الحالة التي يرغب أن يكون فيها كباقي الشعوب التي تحترم نفسها(١).

والناظر للعالم اليوم بكل مآسيه ومشاكله وحروبه، يصل إلى نتيجة أن سبب هذه الحروب هو الظلم والفقر والجهل والتخلف، وتأتي كلها تحت عنوان غياب العدالة عن خريطة بناء الأوطان. وسيتم توضيح ذلك من خلال الآتي:

المطلب الأول: واقع الحرية الفكرية في الوطن العربي.

المطلب الثاني: تحقيق التنمية منوط بمبدأ عدالة التوزيع.

المطلب الأول

واقع الحرية الفكرية في الوطن العربي

يمثل اتساع الفجوة المعرفية بين الوطن العربي والعالم المتقدم صناعيا، من أكبر التحديات المستقبلية، التي تواجه التنمية العربية، خصوصا بعد أن أصبح النمو المطرد في القطاعات الاقتصادية، يعتمد بالدرجة الرئيسة على العلم والتقنية، واللذان يعدان المكنة الأساسية للتقدم الاقتصادي، إذ تعتمد التنمية على الاهتمام بالإنسان ومستواه العلمي وتدريبه المهني وقوة إدراكه وقدرته على فهم التكنولوجيا ونقلها للآخرين(٢)، والحديث عن التنمية في الوطن العربي، يعني بكل تأكيد الحديث عن التقدم العلمي والتطور التكنولوجي، ومدى تخلفه عن ركب الحضارة العلمية المتلاحقة في دول العالم المتحضر.

ذلك أن البحث العلمي الذي هو عماد التنمية، لا يمكن أن ينفصل بأي حال من الأحوال عن الحرية العلمية، إذ ينبغي أن يكون العلماء أحرارا في أن يقوموا بالبحث العلمي في أي مشكلة، وينبغي عليهم أن يتتبعوا الأفكار الجديدة وأن يقارنوا بين الجديد والقديم وترجيح الأسلم منها، وفق رؤية واضحة بعيدة عن أي قيد يحد من التفكير المستقل، ذلك أن مبدأ الحرية يدفع لانجاز الأهداف العلمية ويعمل بطرق عدة منها(٣):

---

١) اندريه جندرفرانك، البر جوازية الرثة والتطور الرث، رقم الطبعة غير موجود، ١٩٧٣ دار العودة، بيروت ص١٥٠

٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك ١٩٩٨م ص ١٤
http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hrd13/complete.pdf

٣) D. Apter, Some conceptual approach to the study of modernization, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1968, PP. 298 et suiv, et 334.

أولا: ان الحرية الفكرية تدفع على انتشار المعرفة، مما تجعل العلماء يتتبعون الأفكار الجديدة ويعملون على حل مشكلات جديدة.

ثانيا: أن الحرية الفكرية تلعب دورا مهما في تنمية الإبداع العلمي.

ثالثا: تلعب الحرية دورا مهما في إقرار صلاحية المعرفة العلمية، حيث جاء فيها، بأن تتيح للعلماء نقد وتحدي الأفكار والفروض القديمة[1] ووفقا لهذا المفهوم فقد ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذا الحق في المادة (٢٧) "لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافي، وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه، ولكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني، وسارت عليه معظم التشريعات العربية، وضمنته في دساتيرها من ذلك مثلا المادة (١٩) من الدستور السوري لعام ١٩٧٢ حيث نصت على: "تكفل الدولة الاستقلال الأكاديمي للجامعات، كما تكفل حرية الفكر والبحث العلمي بها، وعلى الدولة توجيه التعليم الأكاديمي والبحوث العلمية لخدمة المجتمع ومتطلبات التنمية.

وفي الدستور اليمني الصادر عام ١٩٩٠في المادة (١٧) "ان تقدم الدولة كل مساعدة لتقدم العلوم والفنون، وتشجع الاختراعات العلمية والفنية والإبداع الفني، وتحمي الدولة نتائجها"، وسار على النحو ذاته دستور الكويت عام ١٩٦٢ المادة (٢٦) والدستور العراقي المادة (٢١) لعام ١٩٦٨، ودستور البحرين المادة (٢٢) لعام١٩٧٢، والنظام الأساسي لسلطنة عمان لعام١٩٩٦ومشروع الدستور السعودي لعام١٩٦١، والدستور المصري لعام ١٩٧١ المادة(٤٩) ودستور قطر لعام ١٩٧١ المادة(١٢ق٤) والدستور الجزائري لعام ١٩٧٦ المادة (٥٤) وتترك تنظيمها للقانون.

واتت القوانين لتفرض الرقابة على حرية البحث العلمي، والرقابة على نشر إصدار الكتب والمنشورات العلمية وغيرها، من ذلك مثلا تشترط المادة (١٩٦) من القانون اليمني[2] " وجود أسلوب علمي هادئ متزن، خالي من الألفاظ المثيرة، وثبوت اتجاه المؤلف إلى النقد العلمي الخالص في أي مقال أو بحث أو محاضرة أو كتاب كان موضوع دين أو مذهب، لكي لا يعد المقال أو البحث تحريضا أو إغراء، وهذه ألفاظ عمومية جميعها يمكن أن تكون قيود حقيقية، ذلك أن البحث العلمي قائم أصلا على الافتراضات المحتملة.

وكذلك القانون المصري رقم (٢٠) لسنة ١٩٣٦م والذي يسمح بفرض رقابة على جميع الكتب الدراسية المستوردة، وكذلك المرسوم الرئاسي رقم (٢٩١٥) لسنة ١٩٦٤م الذي يضع شروطاً تستوجب الحصول على تصريح لإجراء أبحاث في مجال العلوم الاجتماعية، مما يمنع في الواقع الفعلي إجراء أبحاث حول قضايا مثيرة للجدل، وقانون الجامعات لسنة ١٩٧٩م يمنح العمداء

١)دبفبد ب.رزنيك، أخلاقيات العلم، ترجمة د عبد النوار عبد المنعم، مجلة عالم المعرفة، يونيو٢٠٠٥ الكويت عدد(٣١٦) ص٤٥.

٢)لمزيد من المعلومات راجع الجريدة الرسمية – العدد ٢١ تابع (أ) في ٢٦ مايو ٢٠٠٥ .

المعينين من قبل الدولة، سلطة لا مسوغ لها على الأنشطة الطلابية البحثية، منها والسياسية، و جميعها مخالفة للدساتير المصرية المتتابعة(١).

ونتيجة لذلك تحولت الجامعات من هيئة علمية مستقلة، كما يقول بعض أساتذة الجامعات المصرية(٢)، إلى هيئة تابعة لجهاز أمن الدولة، فجهاز الأمن يتدخل في تعيين هيئة التدريس ورؤساء الأقسام، واختيار عمداء الكليات، بعد أن كان يتم انتخابهم من قبل الأساتذة، وهذا ما يفسر تركيز الصلاحيات في أجهزة إدارية فوقية، تفرض سيطرتها على الأكاديميين الذين يعدون أساس العمليات التدريسية والبحثية، وتهميش دور أعضاء هيئة التدريس، وأقسام الوحدات العلمية، مما جعل أساتذة الجامعات يكتفون بالتنديد، ويعجزون عن وقف الأبحاث المشتركة بين المراكز البحثية الأميركية والجامعات المصرية؛ كون هذه البحوث لم يستفد منها إلا الجانب الأميركي(٣).

وتلك أمور تعمل على إعاقة التنمية، فالباحث لم يستطع أن يعلن نتائج بحثه علانية وبشكل رسمي، طالما وأن هذه النتائج لا تتفق ورؤية الجهات الرسمية والسياسية والإدارية، خاصة في النظم السياسية التي تشعر أن من مصلحتها الحفاظ على الوضع الراهن، ولذلك فهي تعمل على تقييده بكثير من الجهات الرقابية والإدارية، والتي تتصف بضيق الأفق، وتحول دون قيام الأساتذة بتدريس كتب بعينها، وتفرض شروطاً للحصول على تصاريح لإجراء استبيانات ودراسات مسحية، وتقوم بمصادرة المطبوعات، ومنع بعضها من الدخول، مما يجعل الباحث العلمي يعيش عزلة مطبقة، فهو لا يستطيع حضور المؤتمرات العلمية في تخصصه، ولم يحصل على المصادر العلمية التي تساعده في البحث، مما يضعف قدرته البحثية(٤).

وما يدل على هذا الضعف، أن عدد العلماء بلغ في مجال البحث والتطوير لكل (١٠) آلاف من السكان في اليابان (٤٥) عالما، وفي أمريكا (٣٧) عالما، بينما في دول الشرق الأوسط (٤) علماء، وما ينشر سنوياً من البحوث العلمية، لكل مليون عربي (٢٦) نشرة، بينما تصل (٨٤٠) نشرة لكل مليون فرنسي، وتصل في البرازيل وهي من بلدان العالم الثالث إلى(٤٢) نشرة لكل مليون برازيلي، وفي الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠ تم تسجيل (٣٧٠) براءة اختراع في جميع الدول العربية، بينما في كوريا الجنوبية تم تسجيل(١٦) ألف، وهو ما يفسر انتشار ظاهرة هروب العلماء وأساتذة الجامعات الرسمية في الدول العربية بشكل كبير، فقد رصد أحد المراكز البحثية الأردنية، في تاريخ ٢٠٠٩/٧/١م أن ما يقدر بـ (٧٧٦) من حملة شهادات الدكتوراه في الجامعات الأردنية، تركوا أعمالهم في الجامعات الرسمية خلال فترة ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩م(٥).

---

١) السيد زهره ، أين نحن من حرب العقول والتقدم العلمي؟، http://www.alnaja7.org/forum/showthread.php?t=1476

٢) محمد ياقوت، أزمة الحرية الأكاديمية في العالم العربي ١٤٢٩/١/٨هـ إسلام اون لاين.-www. Arabcaucus.net/papers-articles/sabril.htm

٣)د/صبحي القاسم، مسيرة البحث العلمي والتطوير، مجلة شؤون عربية، تصدر عن جامعة الدول العربية، العدد(١٠٤) ديسمبر ٢٠٠٠ ص١٣٨

٤)د/ نفس المرجع. ص١٣٩

٥) د قادر فرجاني، الإمكانات البشرية والتقنية العربية، مجلة المستقبل العربي، فبراير 2000 م ، بيروت عدد (252) ص 73

ففي حين أن نسبة الباحثين العرب العاملين في البحث والتطوير (R&D) نحو(٣١٨) باحثا لكل مليون نسمة "وفيهم أساتذة الجامعات" فهي في الدول المتقدمة (٣٦٠٠) باحثا لكل مليون نسمة، بينما المعدل العالمي هو (٩٧٩) لكل مليون نسمة، ولم تصل إليه أي من الدول العربية، ولعل هذا يشير إلى التدني في المستوى العلمي، والى ضعف نوعية التعليم وفقا للمعايير الدولية، وهي عوامل أدت إلى تكبيل العقول، وإخماد جذوة المعرفة وقتل حوافز الإبداع لدى الفرد العربي، و إلى نقص الاهتمام الكافي بقضايا الثقافة العلمية وغرسها في المجتمع(١).

والفارق الرئيس بين النشاط العلمي في الوطن العربي، وفي أقطار متقدمة في (العالم الثالث) كالصين، والهند، وكوريا الجنوبية، والبرازيل، يكمن في أنّ الأخيرة قامت بإنشاء منظومة قومية تشريعية لنشر المعرفة في أرجاء القطر، ولم يتم بعد تطوير مثل هذه المنظومة في الوطن العربي(٢).

فبالنظر إلى دول جنوب شرق آسيا مثلا فإن إنفاقها على البحث العلمي يقدر بـ (٤٨,٢) مليار دولارا، ما نسبته (٢,٧٪)(٣) بينما في العالم العربي لا يتجاوز (١,٧) مليار دولارا، ما نسبته (٠,٣٪) من الناتج القومي الإجمالي، بينما النسبة المقدرة عالميا هي (٢ ،٣٪) من الناتج المحلي السنوي(٤) ولم تقارب أي من الدول العربية هذا المعدل، وفي حين يضطلع القطاع الخاص بمعظم عمليات البحث والتطوير، فمثلا أنفقت الشركات اليابانية ما يتجاوز الـ(٨٠٪) من الإنفاق الياباني في مجال البحث العلمي، وساهمت الشركات الألمانية بما يزيد على (٧٢٪) من نفقات ألمانيا خلال عقد الثمانينات، وفي عام ٢٠٠٢م خصصت أمريكا (٢٧٥) مليار دولار بنسبة (٢,٧٪) من الناتج القومي، وخصصت دولة الكيان الإسرائيلي (٦,١) مليارات بنسبة (٤,٧٪) من ناتجها الإجمالي، يفوق ما تخصصه الدول العربية بثلاث مرات ونصف(٥) وأنفق القطاع الخاص الأمريكي بنحو(٧٠٪) من إجمالي أنشطة البحوث والتطوير، وأنفقت ست شركات أمريكية أكثر من (٥) مليار دولار أمريكي، مما يعني في سياق المقارنة، أنها أنفقت أكثر مما أنفقته مجموع البلدان النامية، بينما في الدول العربية يكاد ينعدم إنفاق القطاع الخاص على البحوث العلمية(٦).

والمشكلة "لا تكمن فقط في مجرد تواضع في قيمة الاعتماد المخصص للإنفاق الاستثماري، وإنما أيضا في تدني مستوى استخدام الاعتماد، وبالتالي فإن قلة المبالغ المخصصة للبحث العلمي في البلدان العربية، تدل على قلة الاهتمام به وعدم إدراك جدواه، ليس بسبب قلة الموارد المالية فحسب، بل لعدم قناعة البعض بأهمية البحث العلمي للتقدم(٧) وما يؤكد ذلك أن دول الخليج تمتلك الموارد المالية اللازمة، ومع ذلك فهي لا تخصص مبالغ كبيرة لعملية البحث والتطوير، وهو وضع

---

١) تقرير التنمية لعام ٢٠٠٧: http://www.nabialrahma.comh ttp://us.moheet.com/show_files.aspx?fid=200441

٢) معين القدومي، الأدمغة العربية بين الهجرة والتهجير، مجلة البيان، تصدر من لندن ٢٥ مارس ١٩٩٩ عدد (٦٨٥٤) ص ١٠.

٣) تقرير التنمية العربية ٢٠٠٤، على الرابط:http://www.un.org/arabic/esa/hdr/2004

٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٨م مرجع سابق

٥) يحي اليحياوي، أية عولمة؟ أفريقيا للنشر، رقم الطبعة بدون ١٩٩٩م الدار البيضاء ص ٤٣- ٤٤

٦) رشدي راشد، الوطن العربي وتوطين العلم، مجلة المستقبل العربي، بيروت العدد(٣٥٤) آب أغسطس ٢٠٠٨م ص١٨

٧) د/سلمان رشيد، الاتجاهات العلمية الحديثة والبحث العلمي، شؤون عربية، تصدر عن جامعة الدول العربية، عدد ٧٨ يونيو ١٩٩٤ص٨٣

انعكس سلباً على التعليم وعلى المعرفة، وأنتج ثقافة معلوماتية هشة، لدى الأغلبية الساحقة من الطلبة العرب.

وهذا ما يجعل من أي مشاركة سياسية حقيقية ناقصة، ما لم تدخله البنية الثقافية المعتمدة على العقلية النقدية، والتركيز على خلق مهارات التفكير النقدي في برامجنا التعليمية(١) ولعل السمة الغالبة على مشهد الواقع العربي الراهن حسب تقرير التنمية، هي وجود نواقص في البنية المجتمعية العربية تعوق بناء التنمية الإنسانية، من أبرزها 'مأسسة' النظم العربية للفساد، والقمع الأمني، وهيكلة الانسداد السياسي بأطر سياسية لا تسمح بالتعبير الحر، وفشل القوى التقليدية في استيعاب وفهم الحركات الشبابية الجديدة، والفجوات التنموية بين المناطق المختلفة داخل البلد الواحد، واستئثار فئة قليلة بموارد الدولة، عبر تكريس معادلة 'زواج السلطة ورأس المال'، وانتشار الإفقار، والبطالة في المجتمعات العربية كأحد مخلفات الإصلاح الاقتصادي الذي عظم من قيمة المؤشرات المالية، على حساب التهميش التنموي لفئات مجتمعية أخرى، فضلا عن جمود النخبة وتماهيها مع مصالح النظام السياسي(٢).

كل هذه الأمور تقف عاجزة أمام تقدم الفرد العربي ولا تؤهله، بل لا تمكنه على الإطلاق من أن يمارس دوره بنجاح داخل مجتمعه، وتحول دون نجاحه في الوصول إلى الحد الأدنى من أهدافه وتطلعاته المحلية والوطنية والقومية، وهذا معناه أن الحياة السياسية في الوطن العربي بحاجة ماسة إلى تنمية سياسية، تترافق وتتماشى مع تنمية اقتصادية اجتماعية وثقافية، تتجاوز الحالة السياسية التقليدية، وتشكل الرهان الحقيقي في النهضة والتنمية، وتقوم على أساس أن الإنسان يمثل جوهر التنمية وهدفها الأول.

المطلب الثاني

تحقيق التنمية منوط بمبدأ عدالة التوزيع

لعل من أهم أسباب الركود الاقتصادي هو الاختلال في توزيع الدخول والثروات، إذ تشير مشكلة العدالة التوزيعية إلى وجود خلل في المقدرة التوزيعية للنظام السياسي، ويتخذ هذا الخلل شكل اتساع الفجوة بين المطالب التوزيعية من جانب، وقدرة النظام على الاستجابة لها من الجانب الآخر، نظرا لعدم كفاءة السياسات التوزيعية للثروة بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته، وانحيازها لصالح فئات دون أخرى، وتركيز السيطرة الاقتصادية بأيدي فئة محدودة من كبار الملاك، ورجال المال والأعمال، والذين تربطهم علاقة بالنظام السياسي بشكل أو بآخر(٣).

---

١) د أسامة الخولي وآخرون، تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي، مجلة دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥ص ١١٥،

٢) أحمد مصطفي خاطر، التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية، نماذج ممارسة، الإسكندرية، ٢٠٠٢ المكتب الجامعي الحديث ص ٢٠

٣) محمود عبد الفضيل، أنماط توزيع الدخل في الوطن العربي ج٢ المعهد العربي، يتبع جامعة الدول العربية ١٩٨٠ ص٢٤٦ .

و بالتالي فان تحقيق التنمية يتطلب بالمقابل تحقيق مبدأ التوزيع العادل للدخل، وضمان تكافؤ الفرص للجميع، للوصول إلى الموارد الأساسية من الخدمات الصحية والغذاء، وتحقيق مجانية التعليم، مع اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في التنمية، والعدل الاجتماعي والتطوير يأتي في إطار الحرية، والتي تعني تحرير الإنسان من رقبة الجهل والمرض، وان عملية التنمية إذا ما حكمنا عليها على أساس تعزيز الحرية البشرية ، فلابد أن تتضمن إزاحة هذا الحرمان الذي يعانيه الفرد[1] والاهتمام بالفرد يهدف بالأساس الإسهام في ارتقاء المجتمع وتنميته .

.

ومن ثم فان عدالة التوزيع، تبقى هي التحقيق الفعلي لوحدة النسيج الاجتماعي، ولا يمكن ان تكتسب معناها ووظيفتها العضوية، إلا حين ينتمي المواطنون بحكم منابتهم الاجتماعية، إلى جماعات تمثلهم و تشكل في ذاتها هرمية اجتماعية وسياسية، وحين ينتمون انتماءا طوعياً وواعياً إلى التنظيمات الحرة أو المجموعات الحرة التي ينتجها المجتمع، تعبيراً عن حيويته وفاعليته، كما أن خبرة التاريخ القديم والمعاصر تبين أن المجتمعات التي لا تنعم بالعدالة والحرية، لا تستطيع حتى أن تحافظ على المنجزات الاقتصادية والتنموية بأي معنى أضيق من التنمية الإنسانية، ولا تقدر على ارتفاع معارج التقدم الإنساني السامي[2].

ولعل هذا الخلل في التوزيع وشعور الأفراد أنهم غير متساويين في توزيع الدخول، يبعث على عدم الاستقرار. وهذا ما أكدته دراسات عدة، خلصت إلى وجود علاقات طردية بين عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وبين الاستقرار السياسي، بمعنى انه كلما زادت درجة عدم المساواة زاد معدل قمع الحريات السياسية، وتعبر هذه الدراسة عن الاتجاه الغالب في التحليل السياسي والاجتماعي، ومنها دراسة "رسيت" الصادرة عام ١٩٦٤م التي أجراها على (٤٧) دولة عن العلاقة بين عدم المساواة في توزيع ملكية الأرض وعدم الاستقرار السياسي، وانتهى من خلالها إلى وجود علاقة طردية (ايجابية) قوية بين الاثنين، أي أن الدولة التي شهدت درجة عالية من عدم المساواة في توزيع الأرض، شهدت درجة عالية من عدم الاستقرار السياسي والعكس صحيح، وخلصت الدراسة، إلى أن احتمال العنف الثوري تتزايد في الدول التي تعاني من عدم المساواة في توزيع الثروة، ويأتي قصور النظام السياسي في حل المشكلة التوزيعية، ليوسع معها الهوة بين الطبقات، وبالتالي تصاب الحريات بالضرر الكبير من جراء عدم عدالة التوزيع، ومن ثم تزداد احتمالات انخراطها في أعمال العنف، لإعلان احتجاجها تجاه السياسات التوزيعية للنظام[3].

---

١) د/ زغلول راغب النجار، قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر، كتاب الأمة، رقم (٢٠) سلسلة فصلية تصدر عن رئاسة المحاكم الشرعية بدولة قطر، صفر ١٤٠٩هـ ص ٢٦.

٢) " انطوني جيدنز ، بعيدا عن اليسار واليمين ، مستقبل السياسات الراديكالية ، ترجمة شوقي جلال ، عالم المعرفة ، (٢٨٦) أكتوبر ٢٠٠٢م ص ١٧٢
Beyond Lefi and Right The Future of Radical Politics by Anthony Giddens Polity Press, 1994

٣) وهذه الدراسات تعرض لها صموئيل عبود، في كتابه خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف ، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٤م ص٧٢.

ويتوقّف تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤ بقوله عند ما تتعرض المنطقة العربية من مخاطر متشعّبة، جرّاء ما تواجهه من نزاع وبطالة في صفوف الشباب، وما تمارسه النظم السياسية من سوء استخدام الثروة وعدم المساواة في توزيعها، يأتي العنف الرسمي لكبح المطالب التوزيعية للشعوب، وهي مخاطر إذا ما بقيت دون معالجة، يمكن أن تعطّل مسيرة التنمية البشرية اليوم وفي المستقبل(١).

وإذا كانت القيمة الحقيقية للإنفاق الحكومي يتمثل في الاستخدام الأفضل الممكن، فان التزام الحكومات العربية بالنسبة إلى البيانات، نجد أنها تغالي في تخصيص الإنفاق الحكومي على الدفاع على حساب التنمية، فالتزاماتها نحو رفع مستوى الخدمات الصحية والتعليم، مثلا يصل الإنفاق على الدفاع لدى بعض هذه الدول إلى أكثر من ثلث إنفاقها العام.

من ذلك مثلا تنفق الإمارات بنسبة (٤٥,٣٪) من إنفاقها العام، وكذلك عمان (٤٣٪) وسوريا(٣٧,٢) وبمقارنة سريعة بين الإنفاق على التعليم والإنفاق العسكري، يمكن ملاحظة أن الإنفاق العسكري يزيد في معظم الدول العربية على الإنفاق على التعليم، والذي يشكل في المغرب مثلا أكثر من (٦,٥٪) وفي تونس (٦,٤٪) وفي الكويت (٤,٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي(٢) ويشير التقرير إلى تأخر في الدول العربية نسبة إلى المتوسطات العالمية بمقياس دليل التنمية البشرية، معدّلاً بعامل عدم المساواة، وتبلغ عدم المساواة في التعليم مستويات مرتفعة، يصل متوسطها إلى ٣٨٪، وكذلك في الصحة والدخل، حيث يصل متوسط عدم المساواة إلى أكثر من ١٪ (٣).

وهكذا تسير بقية الدول العربية، مع تفاوت بسيط يعتمد على وضعها السياسي والاقتصادي، إلا أن جميعها تعتبر من الدول الأولى في العالم، من حيث معدل الإنفاق على الدفاع بالنسبة إلى الناتج الإجمالي الوطني، وهذا ما يوضح مدى الفساد والخلل في إنفاق الثروة الوطنية، في تكديس أسلحة في مخازنها اغلبها أصبحت صدئة، وعبء على الدولة أكثر منه فائدة، فبعض من هذه الأسلحة الثقيلة إن لم يكن اغلبها، تباع لبعض الدول العربية، بشرط أن لا تستخدم ضد الكيان الإسرائيلي، ويعني أن المسموح يه أن يستخدم ضد الأقطار العربية، و في مواجهة الشعوب المغلوبة على أمرها، والمسلوبة منها حقوقها وحرياتها، وفشل الأنظمة العربية في تحقيق مطالبها(٤) حتى أصبح المفهوم لدى الشعوب العربية، أن الأمن القومي أساسا هو امن النظام السياسي.

ويكشف الواقع ان الحكم الفردي والفساد والتبعية والتدخل الخارجي، من أهم مؤشرات التخلف الاقتصادي في الدول العربية، ويقول في ذلك "صموئيل عبود" إن حالة الفقر والجوع ليست حالة ثابتة وأزلية مع بلدان العالم الثالث، بل إن هذه البلدان فقيرة نتيجة الفساد إضافة إلى عملية

---

١) تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ : على الرابط http://www.alarab.co.uk/m/?id=28926 .

٢) تقرير التنمية العربي لعام ٢٠٠٥ المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو .-http://www.arab-hdr.org/arabic/resources/publications.aspx?tid=975

٣) تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ مرجع سابق.

٤) د/ جورية مجاهد،الاستعمار كظاهرة عالمية، عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض السعودية ١٩٩٢ ص٢٤.

النهب المتواصل التي قامت بها الدول الأوروبية أثناء توسعها الاستعماري، ومازالت مستمرة بأشكالها المختلة إلى وقتنا الحاضر(١).

وبالتالي فان أول خطوة في سبيل تطوير الأوضاع العربية جذريا نحو الأفضل، هو التخلص من التبعية وفتح أبواب الديمقراطية الحقيقية على مصراعيها، ذلك أن المفاصل الأساسية في الاقتصاد العربي نتيجة إلى الفساد المتفاقم في الداخل العربي، فإنها مازالت تحت سيطرة رأس المال الأجنبي، أو أنها تخضع لتأثيره(٢).

وتتربع أزمة مديونية الدول العربية على قمة المشكلات التي تعانيها بوصفها تكرس وتعمق حالة التخلف والتبعية، وجعلت بعض الدول مكشوفة للضغوط الخارجية، خاصة في حالة العجز عن سداد الديون، ولجوئها إلى طلب قرض جديدة، لخدمة القروض السابقة المتراكمة(٣) فتتحول فوائد القروض إلى قروض إضافية، تضاعف من حجم المديونية وثقلها على الاقتصاد، مما يدفعها إلى الإفلاس والخضوع لتدخل شروط الدائن القاسية في شؤونه الخاصة(٤).

وللأسف الديون العربية وصلت عام ٢٠٠٢(٥) إلى (٥٦٠) مليار دولار، يدفع لخدمتها الخارجية كل عام (٤٠) مليارا، في حين أن الناتج الإجمالي القومي العربي لم يتجاوز (٦٢٠) مليارا، وهذه المديونية المرتفعة، تكشف عن واقع التنمية المريرة، وتختلف المديونية من قطر إلى آخر، فهناك أقطار عربية لاتوجد عليها ديون "ليبيا، قطر" في حين أقطار عربية أخرى مثقلة بالديون "العراق، لبنان، الجزائر، مصر، الأردن" بينما تعاني الأقطار المنخفضة الدخل والفقيرة مشاكل المديونية المتفاقمة، ولكن هذه المديونية ليست إلا جزءا من أزمة هذه الأقطار الخانقة والمتداخلة الأسباب والعوامل ك"اليمن، ومصر، سوريا، موريتانيا، السودان، ولهذا فان معظم الدول العربية من حيث الواقع وقفت عاجزة، ولم تستطع تحقيق إصلاح اقتصادي منتج، فعلى صعيد الواقع الموضوعي فان الدول العربية برمتها مازالت تتسم بالنمط الريعي في اقتصادها(٦).

خصوصا تلك الدول المرتبطة بالنفط إخراجاً وإنتاجاً وتسويقاً، وهي أقرب القطاعات التي كان بإمكانها أن تتحول إلى قطاعات وطنية وإنتاجية تخلق بنية صناعية مستقلة. وفي النمط الريعي يقول تقرير التنمية العربية" إن هذا النمط الريعي للاقتصاد، خلق عقلية امتدت تأثيراتها وقيمها وسلوكياتها على بنية المجتمع السياسية والاجتماعية، وأصبحت أبعادها السياسية خاصة، تتعزز في الحكم المركزي وعدم المشاركة والتعددية، والتي أصبحت لها علاقة مباشرة بتمركز الثروة

١) صموئيل عبود، ص٧٢ مرجع سابق

٢) Pinkney, Robert. 1994. Democracy in the Third World, Lynne Rienner Publishers, Boulder, Colorado. p 22.

٣) د/ فؤاد مرسي، الاقتصاد العربي، مجلة شؤون عربية، العدد(٢٧) أيار ١٩٨٣م ص٢١

٤) د/بوكرا ادريس، المسئولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر٢٠٠٤ ص٦٠.

٥) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ نحو إقامة مجتمع المعرفة، مرجع سابق.

٦) د/سلمان رشيد، ص٨٣ مرجع سابق

النفطية لدى القلة[1] هذا فضلاً عن انتشار وتعزيز قيم العطايا والمكرمات وثقافة الراعي والرعية، بدلاً من قيم الحقوق والواجبات، ومبدأ المواطنة ودولة المؤسسات والقانون.

ونتيجة لعدم تطابق المتطلبات القانونية مع تطور الظروف الواقعية لحياة وعمل الناس، تظهر الأخلاق المزدوجة ويستشري النفاق، وتظهر قيم وأخلاق الظل السلبية والمشوهة، وينمو الغلو والتطرف، ويطال الحقوق والحريات بشكل عام، وتقمع المعارضة السياسية باتجاهاتها المختلفة، دون فرق بين المعارضة التي تنتهج الأسلوب الديمقراطي، وبين تلك المعارضة التي تستخدم العنف كوسيلة في معارضتها، وبالتالي تفشل السلطة في توفير الحقوق الاقتصادية وتحقيق الرفاه لمجتمعاتها، ولعل سبب غياب العدالة يرجع إلى طبيعة الأنظمة الحاكمة في بلدان ما تسمى بالعالم الثالث، التي تشكل السواد الأعظم من شعوب العالم اليوم[2].

وقد خلص تقرير التنمية الإنساني لعام ٢٠٠٥م إلى أن التحديات التي تواجهها التنمية العربية هي: الحريات، والمساواة، واكتساب المعرفة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء على مستوى الدول، وداخل كل دولة على حدة، ذلك أن أمن الإنسان العربي كما وضحنا سابقا، لا يعني الحفاظ على حياته فقط، وإنما أيضاً الحياة بكرامة وحرية ومساواة وتكافؤ في الفرص وتنمية قدرات البشر، ويعني حماية الحريات الأساسية، وحماية الناس من التهديدات والأوضاع القاسية، وتحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنياً وواسعة النطاق، والتي تتعرض إليها حياته وحريته وكرامته وفقاً لقيم إدارة الحكم والسلطة في الدول العربية[3].

وبالتالي فان مبدأ العدالة في توزيع الدخل له دور هام، كعامل مؤثر في عملية التنمية والاستقرار برمتها، فالاقتصاد دائمًا ما يكون سببًا و هدفًا في آن واحد فبمطالعة تجارب التحول الديمقراطي حول العالم بشكل عام، وما تسمى بدول الربيع العربي بشكل خاص، انجد أن الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها تلك الدول، و فشل الأنظمة الحاكمة في مواجهة تلك الأزمات، فان ذلك كان نتيجة تبنى تلك الأنظمة لسياسات اقتصادية غير عادلة، طالما تسببت في انتشار الظلم الاجتماعي، و كذا فشل تلك الأنظمة في إدارة الموارد الاقتصادية لدولها، و في عدم تحقيق عدالة التوزيع لتلك الموارد، تعد جميعها أسبابا لانهيار شرعية تلك الأنظمة و البدء في عملية التحول الديمقراطي التي يكون دائمًا من أحد أهدافها التنمية الاقتصادية الشاملة، و عدالة توزيع الموارد الاقتصادية للدولة.

---

١) تقرير التنمية العربية لعام ٢٠٠٥.مرجع سابق

٢) د/سلمان رشيد، ص٨٥ مرجع سابق

٣) ورقة قُدمت في إطار الدورة السنوية معهد العلاقات الدولية، تونس من ٤ إلى ٢٢ سبتمبر /أيلول ٢٠٠٦.

المبحث الثالث

علاقة التنمية بالمستوى العلمي والاقتصادي

ان الإنسان الذي هو صانع الحضارة، لا يمكن أن يتمكن من دخول المعادلة الحضارية إلا من خلال بابها الصحيح ، أي من باب العلم والعمل المقترن بالحرية، أي الإرادة الحرة المختارة المسئولة ، فالإنسان المستعبد بفعل الطغيان والاستبداد لا يستطيع أن يبدع وأن يدخل المعادلة الحضارية بصورة ايجابية، وللوصول إلى مجتمع مستقر آمن، لابد وأن يتسم المجتمع(١) بالتسهيلات الاقتصادية والعلمية، ولا يمكن أن تتحقق التنمية في أي مجتمع من المجتمعات إلا من خلال الارتقاء بالمستوى العلمي، وتحسين المستوى الاقتصادي لأفرادها.

ولبيان ذلك نقف مليا لنناقش ذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الارتقاء بالمستوى العلمي

المطلب الثاني: تحسين المستوى الاقتصادي

المطلب الأول

الارتفاع بالمستوى العلمي

يبدو أن المعوقات السياسية لاكتساب المعرفة أشد وطأة من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية، فالسلطة السياسية في البلدان العربية تعمل على تدعيم النمط المعرفي الذي ينسجم مع توجهاتها وأهدافها، وتحارب الأنماط المعرفية المعارضة لسياستها، وبسبب غياب التنافس السياسي والتداول السلمي للسلطة، تخضع المؤسسات العلمية للاستراتيجيات السياسية والصراع على السلطة(٢) وتقدم مقاييس الولاء في الاختيار للإدارة والترقية بدلا من الكفاءة والمعرفة.

وبالتالي فإن تحقيق التنمية الشاملة، من رفاه وارتفاع مستوى المعيشة، ودخل الفرد وتوفير السلع الاستهلاكية، وبناء قاعدة صناعية متطورة، وكذلك في المجال الزراعي والاستثماري، يتطلب توفير الظروف الملائمة لذلك، وهي الظروف السياسية التي تتطلب هي الأخرى وجود تنمية سياسية لتوفير الاستقرار السياسي داخل الدولة والمجتمع؛ للتمكين من تحقيق التنمية الشاملة(٣)، ولا يمكن أن يكتسب البشر قدرات تعينهم على فهم وتحقيق الرفاه والمشاركة الفعالة إلا بالتعليم، بل بمستوى راق من التعليم، ليس التعليم العنصري، والتعليم الفئوي، فالتعليم هو الذي يكسب

---

١) امارتيا صن، ص١٦ مرجع سابق

٢) محمد الرميحي، التنمية الشاملة و التنمية السياسية على : www.alrumaihi.info/tanmy/doc1.doc

٣) علي خليفة الكواري، حقيقة التنمية النفطية: حالة أقطار الجزيرة العربية، مجلة المستقبل العربي" العدد ٢٧، ماي ١٩٨١، ص ٣٤، ٣٧

القدرات للإنسان ويساهم في التنمية، ولو نظرنا حولنا لوجدنا أن التعليم الراقي هو الذي حقق لسنغافورة ما تحقق لها، ويحقق للهند ما يتحقق لها اليوم(١).

ولن يحدث تعليم راق إن لم يكن هناك (قيادة سياسية) واعية، ولها برنامج في التعليم واضح المعالم، ونخبة مجتمعية تحث وتصر على التعليم الراقي، الذي يوسع الخيارات من خلال الحرية التي تمكن البشر من الاختيار بين بدائل متاحة، فالارتفاع بمستوى التعليم من شأنه أن يعمل على زيادة ارتفاع معدل الوعي العام، فتتسع دائرة المشاركة السياسية، ويبدو ذلك جليا من خلال حق الأفراد، والجماعات والشعوب في اتخاذ القرارات بصورة جماعية، واختيار المنظمات الممثلة لهم، والتمتع بحرية العمل الديمقراطي.

وهذا الأمر في الدول العربية يحتاج إلى ثورة ونهضة ثقافية، حتى يمسك الشعب بيديه مسؤولية انجاز تلك العملية، وهذه غير ممكنة مالم يكن الشعب ممسكا بزمام القرار السياسي ومختلف مراكز القرار، فلا ضمان لنجاح خطط التنمية في مجتمعات مقهورة، تسودها الثورات والانقلابات ومظاهر العنف، فالخطة تحتاج إلى مناخ آمن ومستقر، والأمن وليد الحرية والعدالة وإعطاء الناس حقوقهم، ولذلك اهتم الإسلام بالعلم وعمل على مواجهة التخلف بطرق متعددة، وبناء دولة إسلامية حديثة، في إطار تنمية المجتمع وتحديثه، بالتنمية التعليمية والتربوية بشكل واضح- فالعلم قيمة كبرى من قيم الإسلام، ومعيار أساسي للتمايز بين الناس.

ولهذا كان الاهتمام بالعلم والثقافة المدنية، والقضاء على الأمية من أهم آليات البناء المعرفي والحضاري للفرد المسلم وللمجتمع المسلم بشكل عام(٢)، ولا يقصد بالعلم في المفهوم السياسي معنى معينا أو مفهوما خاصا، فالإسلام يطالب المسلم بتعلم كل أنواع العلوم، ودليل ذلك أنه لا يوجد في الكتاب أو السنة أي إشارة إلى تخصيص العلم بأنواع معينة من العلوم والمعارف دون غيرها.

والثابت أن المسلمين قد استوعبوا في صدر الإسلام كافة أنواع العلوم والفنون وجددوا فيها، بل إن علوما حديثة كعلم الجبر في الرياضيات والكثير من الحقائق في العلوم الطبيعية والكيميائية التي كانت من خلق وابتكار هؤلاء العلماء، ومنهم ابن سينا والفارابي وابن رشد وغيرهم، ولم ينكر أحد من المسلمين على أي عالم منهم بحثه في هذه العلوم وتعمقه فيها، ومن زاوية أخرى لقد أمر القرآن الكريم المسلمين (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة)(٣).

وتنفيذ هذا الأمر يقتضي استيعاب علوم العصر حتى يمكن إعداد هذه القوة، ولهذا حرص الرسول صلى الله عليه وسلم - وهو يعد بناء الدولة الإسلامية- على محاربة الأمية التي كانت منتشرة بين العرب، حتى أن القرآن الكريم قد عرف المجتمع العربي في ذلك الوقت بالأميين(٤) قال

---

١) منيرشفيق، قضايا التنمية والاستقلال في الصراع الحضاري، الناشر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٩٩٢ ص١١٤

٢) د/ نبيل السمالوطي، بناء المجتمع الإسلامي ونظمه، دار النهضة، القاهرة ١٩٨١ ص٣٣١.

٣) سورة الأنفال الآية ٦٠

٤) د/ يوسف القرضاوي، الرسول والعلم، دار المعرفة، الدار البيضاء، سنة الطبع بدون ص٦٧.

تعالى: (هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم)(١) والرائع هنا أن هذا النبي الأمي- في هذه الأمة الأمية- كان أول من مجد القلم وعمل على إشاعة الكتابة، ومحو الأمية بين أتباعه بكل الوسائل، وأول سورة نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأت بكلمة (اقرأ) واهتم الإسلام بمحو الأمية والتعليم لدرجة أنه كان مدخلا للتحرر من الأسر في الحروب(٢).

وكان غرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الثورة على الجمود والتقليد والتبعية الفكرية للآخرين سواء أكانوا من الآباء والأجداد، أم من السادة والكبراء، أم من العامة والجماهير، وإيجاد العقلية العلمية الموضوعية التي لا تقبل النتائج بغير مقدمات، ولا تخضع إلا للحجة والبرهان، وفي الإسلام إنكار شديد على الذين يتبعون التقليد والتبعية بأكثر من آية منها قوله تعالى: (بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا) ويرد عليهم بقوله (أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون)(٣).

وهنا نلاحظ كيف أن الإسلام حث المسلمين على طلب العلم وأكد عليه، وكان اهتمامه البالغ في بناء الإنسان الذي هو صانع الحضارة، والذي لا يمكن أن يتمكن من دخول المعادلة الحضارية إلا من خلال بابها الصحيح، أي من باب العلم والعمل المقترن بالحرية، أي الإرادة الحرة المختارة المسئولة ، فالإنسان المستعبد بفعل الطغيان والاستبداد لا يستطيع أن يبدع وأن يدخل المعادلة الحضارية بصورة ايجابية(٤).

ذلك أن حضارة الأمم والشعوب وتقدمها، تقاس عادة في وعي أبنائها و في مستواهم العلمي، ولا ننسى أن العالم العربي قد جرب جميع أنواع الاستعمار الحديث من انتداب واحتلال واستيطان وضم قسرى(٥) وتعرضت الهياكل الاجتماعية والاقتصادية العربية إلى التشويه، نتيجة الاختراق الغربي لها والوقوع تحت الهيمنة الاستعمارية، وحدثت اختلالات وتشويهات عميقة في البنى الاجتماعية للعالم العربي.

وطالما وأن الدول العربية لم تول حتى الآن أهمية للعلم والتعليم، فإنها ستظل بعيدة عن التنمية الحقيقية وعن المشاركة السياسية، وستظل عاجزة عن التصدي لقضايا الأمة، ونخشى أن يصدق ما قاله احد الزعماء "الإسرائيليين" في أواخر الستينيات: "ما دام العرب لا يقرؤون فما من خطر حقيقي يهدد دولة إسرائيل، وأضاف آخر: إذا قرأ العرب لا يفهمون وإذا فهموا لا يفعلون، وعليه سنبقى نحن المسيطرين المهيمنين في المنطقة رغم قلة عددنا(٦) وصفوة القول:

---

١) سورة الجمعة الآية ٢.

٢) د/ عبد الكريم زيدان، السنن الإلهية في الأمم والجماعات والأفراد في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ١٩٩٣م ، بيروت، ص ١٢٥ وما بعدها.

٣) سورة البقرة الآية ١٧٠ .

٤) د/ محمد عمارة، الغزو الفكري وهم أم حقيقة الأمانة العامة للجنة العليا للدعوة الإسلامية بالأزهر الشريف القاهرة ١٩٨٨م . ص ١٥- ١٨.

٥) محمد سعد أبو عامود، الاستجابة العربية الإسلامية المطلوبة للتحدي الحضاري الغربي، مجلة ستقبل العالم الإسلامي، الثقافي والحضاري في النظام الدولي عدد ٩ مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا ١٩٩٣م ص ١٣٣

٦) تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٦ http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr06/cover_contents.pdf.

أن هناك عوائق عدة تقف أمام مجتمع العلم والمعرفة أهمها(١):

١- غياب الشفافية وقصور التشريعات العربية عن وضع الضمانات اللازمة بتهيئة المناخ العلمي الحر.

٢- غياب مشروع للتقدم والانخراط في العصر الحديث.

٣- غياب الإرادة السياسية لبناء القدرات العلمية، وتحقيق نوع من التعليم الراقي كالذي حقق لسنغافورة ما تحقق لها وحقق للهند ما يتحقق لها اليوم(٢).

وإذا ما حكمنا على عملية وعي الفرد كأساس لتعزيز الحرية البشرية، فلابد أن تتضمن إزاحة هذا الحرمان الذي يعانيه المرء بهدف الإسهام في ارتقاء المجتمع وتنميته، وأن تسخر وسائل الإعلام على أساس (الإعلام من أجل التنمية الإنسانية) ودفع جمهور القراء والمستمعين والمشاهدين إلى إدراك مدى خطورة مشكلات التنمية وجديتها والى التفكير في هذه المشكلات، وأن يدفعهم لابتكار الحلول التي تمكنهم من تخطي الحلقة المفرغة من حلقات التخلف التي تعيش في إسارها غالبية مجتمعاتنا(٣).

ويجب ألا يقوم ذلك على إلزام سلطوي، بل على التزام مهني يقوم على الإرادة الوطنية الحرة لوسائل الإعلام، والنابعة من إدراكها لحالات مجتمعاتنا وظروفها الخاصة، ولعل التغلب على مثل هذه العقبات يتطلب تفعيل النصوص الدستورية، وخاصة تلك المتعلق بمجانية التعليم وحرية البحث العلمي، واستخدام أساليب تربوية حديثة تقوم على ممارسة الحريات، بدلاً من الحفظ والتلقين، كحرية إبداء الرأي واختيار الحكام، وخلق أجواء مريحة للانتعاش الثقافي، وتنشئة الطالب تنشئة نفسية سليمة تعلمه قيم المسؤولية والنزاهة والاستقامة، والتعاون والصدق والشجاعة والمروءة؛ لتستطيع تدعيم القيم المتعلقة بالديمقراطية، التي تمثل اليوم صرخة العصر والشغل الشاغل للسياسيين والمفكرين.

المطلب الثاني

تحسين المستوى الاقتصادي

إن رفع مستوى الفرد اقتصاديا بمفهومه الشامل، هو عملية تتضمن تحقيق مصالح الأفراد ورفاهيتهم وتحرير الفرد من الفقر والقهر والخوف والاستبداد، كما تشمل أيضاً تحرير المجتمع من الاعتماد المفرط على الخارج وتخليصه من قيود التبعية، وتحصينه أمام التقلبات والصدمات والمؤثرات الخارجية. ومصطلح التنمية الاقتصادية يؤكد على أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية،

---

١)عادل عوض، وسامي عوض، البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم، مجلة مركز الإمارات للدراسات والبحوث، لعام ١٩٩٨م عدد ٤٤ ص٣٤.

٢) د/ محمد عبد الشفيع، التكنولوجيا والمعلومات، مجلة السياسة الدولية، مصر عدد ١٤٨ ابريل ٢٠٠٢ ص١٧٧

٣) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤. مرجع سابق

وتعتبر التنمية الإنسانية النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرخاء للمجتمع(١)، وما رفع المستوى الاقتصادي للفرد إلا عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة أمام الإنسان، باعتباره جوهر عملية التنمية ذاته.

وبالتالي فإن تحسن المستوى الاقتصادي للفرد، هو السبيل للتقدم بخطوات واثقة مدروسة نحو تحديد وتحقيق أهداف الشعوب والأمم، ونعنى بالارتفاع بالمستوى الاقتصادي تحسين الأحوال المادية للأفراد، وذلك بالارتفاع بمستوى المعيشة، ونعني بالمستوى الاقتصادي هنا هو مستوى الدخل المتاح ومدى كفايته لتوفير حياة كريمة للفرد، مع توفير إمكانية الاستمتاع كذلك بأوقات الراحة وبعض الكماليات، إذ من الملاحظ انه كلما كان للفرد مال كلما كان ارتباطه بالوطن أكثر، وكلما كانت له مصلحة في لون الحكم، وفي إقرار حقوق وحريات تؤمنه على ماله وتؤمنه في تنميته(٢).

إن عملية تكريم الفرد، لها آثار ايجابية عديدة من أبرزها ازدياد الشعور بالرضا والانتماء من جانب المواطنين، وتقليص مستويات الجريمة والعنف الاجتماعي، وهذا كله بدوره يعزز الأمن الوطني ويخفض النفقات الموجهة إليه ونقلها إلى محاور تؤدي إلى تعزيز مسار النمو والتنمية وتحسين البيئة الاستثمارية وتحفيز الاستثمارات المحلية واجتذاب الاستثمارات الخارجية باعتبارهما المحرك الأساسي لعجلة النشاط الاقتصادي في أي بلد من البلدان(٣). وبالتالي فان النهوض بالحريات الاقتصادية، وذلك من خلال إزالة العقبات البيروقراطية، وتخفيف تدخل الحكومة في الشأن الاقتصادي على الصعيد الرسمي أو غير الرسمي، وإن اقتصاديات الدول المتخلفة مطالبة اليوم أكثر من أي وقت آخر بمراجعة أداء القطاع العام بشكل جريء ضمن أجواء الحرية الإعلامية، دون مجاملات إيديولوجية.

فمدى تحسن الأحوال الاقتصادية في تهيئة الجو العام الصالح لصيانة الحريات العامة وحماية الحقوق الفردية، فمؤشرات مثل البطالة أو النمو الاقتصادي أو حتى الموازنة العامة للدولة تعلن بوضوح وببساطة وبشفافية كاملة وبدون اختزال مؤثر أو تلاعب متعمد، عندئذ يعزز مستوى الثقة لدى المستثمر وتصبح عملية التقييم الاقتصادي وتسعير أصول المجتمع فعّالة وصادقة وموضوعية، وبما يترتب عليه على المدى المتوسط زيادة جاذبية قرار الاستثمار في أسواق المال(٤).

ولا ضمان لنجاح لتحسن أحوال الناس على المستوى الاقتصادي، إلا بتفاعل أفراد المجتمع وحماستهم وتفانيهم في البذل والعطاء والإنتاج والتعليم، وكل هذه القيم لا يمكن كسبها إلا باقتناع الناس بجدوى الخطة، وأهميتها، ولن يتحقق الاقتناع إلا بالمشاركة الفاعلة والمساهمة في

---

١) تقرير التنمية لعام ٢٠٠٧ مرجع سابق

٢) د/ محمد الشافعي، نظم الحكم المعاصر ، عالم الكتب، الرياض ١٩٧٤ ص٥٩٦ .

٣) امارتيا صن، مرجع سابق ص٤٠ ومابعدها.

٤) د/عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص٢٨. اوعلى الرابط
http://www.moswarat.com/books_view_1573.html

إبداء الناس آراءهم وملاحظاتهم، وتأكدهم من ثمرات الخطة التي تعود عليهم بالنفع، وتحقق من ارتفاع مستوى معيشتهم وتقدم أوطانهم وازدهارها(١) إن الحقوق الاقتصادية تعني حق الملكية وحرية وحرية النشاط الاقتصادي، وهي حريات تحتاج ممارستها إلى أن يكون لدى الفرد من المال ما يسمح له بأن يكون مالكا، وبأن يكون له نشاط اقتصادي، ولا يتحقق ذلك إلا بارتفاع مستواه الاقتصادي.

ومن ثم فإن الارتفاع بالمستوى الاقتصادي يكون شرطا بديهيا لوضع الحريات الاقتصادية موضع التحقيق الفعلي، ومن ثم يكون الارتفاع بالمستوى الاقتصادي ضمانة من ضمانات حرية المشاركة السياسية، ذلك أن المشاركة السياسية، لا يمكن قيامها واستمرارها بين جماهير من الجياع، إن الفقير المعدم الذي لم يجد ضرورات الحياة وحاجاتها، تكون قدراته السياسية باهتة، بل ومعدومة من الناحية العملية(٢).

ولإنهاء هذه الأزمة، ونتيجة للصلة بين الحاجات الاقتصادية والتعليمية، فان أساس حل المشكلة لا يقتصر على التنمية الاقتصادي فحسب، وإنما يمتد ذلك حسب تحليل "جون هارتلي"(٣) إلى أرقى أشكال التنمية في العالم، ذلك أن الأوضاع الاقتصادية التي نعيشها جميعا، والتي سيشق أطفالنا طريقهم في ظلها، تختلف اختلافا تاما عن تلك التي نعيشها منذ ٢٠ سنة مضت، ولهذا نحن بحاجة إلى نظم تعليم وأولويات مختلفة، إننا لا نستطيع التصدي لتحديات القرن ال٢١ بالمبادئ التعليمية للقرن ال١٩، فزماننا يشهد نوبات كاسحة من المبتكرات العلمية، والتكنولوجية، والأفكار الاجتماعية، ولمواكبة هذه التغيرات أو تجاوزها، سنحتاج إلى كل قدراتنا، ويجب أن لا يكون هدف التعليم هو غرس وعاء للمعرفة، وإنما تطوير الملكات: ملكات أساسية كالقراءة والكتابة، وملكة التصرف بمسؤولية تجاه الآخرين، واتخاذ المبادرة، والعمل الخلاق والجماعي، وأهم هذه الملكات هي القدرة على مواصلة التعليم والإقبال عليه.

ويرى الدكتور "احمد زويل(٤)،"ان العالم العربي اليوم هو نفسه الذي صنع أعظم الحضارات في تاريخ البشرية، وان يكون هذا هو حاله اليوم في المجال العلمي والاقتصادي بالذات، فمعنى هذا أن هناك خطأ جسيم حدث، وفي رأيه أن العرب قادرون على وجه اليقين استعادة ماضيهم العظيم، ولديهم كل المقومات الحضارية، ويقول ولكن بشرط أن تندرج في إطار مشروع متكامل للنهضة العلمية، وهو يقترح دعائم أربع للتغيير يجب أن تقوم عليها هذه النهضة التاريخية المنشودة وهي باختصار:

---

١) د/ الأنصاري، العالم الإسلامي المعاصر بين الشورى والديمقراطية ، دار الفكر العربي ٢٠٠١م القاهرة ص ٥.

٢) د/صالح سميع ، مرجع سابق ص٥٦٧ وما بعدها .

٣) جون هارتلي، الصناعات الإبداعية، ترجمة، بدر السيد سليمان الرفاعي، الكويت ص١٠عنوان للكتاب، Creative Industries Edited by John Hartley (Blackwell publishing, United kingdom, 2005)

٤) الدكتور احمد زويل، نقله عنه السيد زهره ، تحت عنوان أين نحن من حرب العقول والتقدم العلمي؟ في موقع منتدى التوحيد شبكة النجاح على الرابطة : http://www.alnaja7.org/forum/showthread.php?t=1476

أولا: تأسيس نظام سياسي جديد في القلب منه دستور يحدد ويحترم مبادئ الحريات وحقوق الإنسان والانتخابات التنافسية الحرة، ويوائم بين المبادئ والقيم الدينية وبين مبادئ وقيم الحكم العصري.

ثانيا: أن يسري حكم القانون على كل فرد في المجتمع بغض النظر عن طائفته أو دينه أو خلفيته الاجتماعية، لا أن يتم تنفيذه بشكل انتقائي، فتطبيق القانون بهذا الشكل الانتقائي هو سبب رئيسي للأداء الاقتصادي السيئ، والذي يفرز الفساد الذي يشل الاستثمارات ويهدر الموارد، ويفقد الناس الثقة في النظام السياسي.

ثالثا: أن يطرأ تطوير جذري على التعليم والممارسات الثقافية والبحث العلمي، وتطوير وتشجيع التفكير النقدي يشجع على النظام وعمل الفريق.

ومن ثم فان رفع المستوى الاقتصادي للفرد يتسم بأهمية خاصة في مجال التنمية، وينظر إليه باعتباره وسيلة لبلوغ الغاية، فإذا كانت قناعتنا أن التخلف هو مشكلة العالم العربي، والتي تتفرع عنه مشكلات لا حدود لها في مختلف المجالات، فإننا لا نعني بالتخلف الاقتصادي فقط، وإنما نعني التخلف بمعناه الحضاري الواسع لجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية ..الخ، حيث تشكل التنمية مخرجا أساسيا للخروج من أزمة التخلف.

وبالتالي فإن تحسين مستوى الفرد يتطلب إخضاعه للمشاورة الواسعة، بهدف اختيار المخططات المناسبة للمجتمع، بدلا من فرض خطط لا تحقق أهدافها الاقتصادية، لافتقادها المشاورة والدراسة فتضيع الدول وقتا ومالا وجهدا، وتتسع الفجوة الاقتصادية والعلمية بين الدولة والدول المتقدمة، فلا ضمان لنجاح خطط التنمية في مجتمعات تسودها الثورات والانقلابات ومظاهر العنف، فالخطة تحتاج إلى مناخ آمن ومستقر، والأمن وليد الحرية والعدالة وإعطاء الناس حقوقهم.

الخاتمة:

ونستنتج مما سبق:

١- ان الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية عنصران متلازمان، وأي خلل في أحدهما ينعكس سلبا على الآخر، وأي استقرار أو تطور فيهما ينعكس إيجابا عليهما، وكلا المفهومين- الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية- يستوجبان مراعاة التوازن الدقيق بين الحقوق الفردية، والمتعلقة بالإنسان أو البشر بوجه عام، وبين المعايير الخاصة بالحفاظ على الجماعات بحكم العيش المشترك في دولة معينة، دون طغيان لأي منهما على الآخر.

٢- ان غياب وضعف التنمية في الدول العربية، هو نتيجة الإدارة الفاشلة للنظم السياسية، وتبعيتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية على الصعيد الخارجي، الأمر الذي جعل هذه النظم لا تمثل هموم المواطن وطموحاته، بقدر ما تخدم النظام ويضمن بقائه في سدة الحكم .

٣- ان الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية، يهدفان إلى حماية الإنسان من المخاطر، وتحقيق أعلى درجات الرفاهية في العيش الآمن الكريم، وتلك مهمة المجتمع بأسره، ويعتبر المجتمع المدني أحد الفاعلين الأساسيين في تحقيق هذه المهمة.

٤- ان ترسيخ قيم كالتسامح، وقبول الاختلاف على أسس دينية أو لغوية أو عرقية، واحترام الحريات والحقوق، وتقاسم السلطة والثروة وتحقيق مبدأ العدالة والمساواة وتحقيق مبدأ المواطنة، وقيام الأفراد بواجبهم نحو مجتمعهم، كل ذلك يمكن أن يحقق الأمن والاستقرار، وحل العديد من الصراعات والأزمات في الدول العربية.

٤- يجب الاهتمام بدرجة عالية بالتنمية البشرية، وخاصةً مسألة تعميم التعليم والتقدم العلمي والتقني، ومكافحة البطالة، والاهتمام بالشباب وإشراكهم في الحياة العامة.

٥- أن الإسلام بنظامه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري يقدم لنا أفضل نموذج لتحقيق الأمن الاجتماعي من خلال تشريعاته لحفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ العرض، وحفظ المال.

وبالتالي فان الأمن والاستقرار لن يتحقق في مجتمعاتنا العربية مالم:

١- تشترك الحكومات والشعوب معا بشراكة حقيقية في تحقيق التنمية، وتحقيق مبدأ المساواة والعدالة الشاملة بين أفراد الشعب.

٢- العمل حثيثا لرفع المستوى العلمي والاقتصادي لأفراد الشعب.

٣- الأخذ بالنظام الديمقراطي، وإدماجه في جميع مؤسسات الدولة، بما فيه الأجهزة الأمنية، من أجل عدم الافتئات أو الجور على حقوق الإنسان، بدعوى الحفاظ على الأمن، والتحول إلى سياسة تؤكد حقا أن المواطن ورضاءه يمثل غاية السياسات.

٤- الاهتمام بأبعاد الأمن الإنساني يسهم في ضمان سير عمليات التنمية الشاملة بجميع إبعادها المختلفة.

المراجع:

١- تقرير التنمية البشرية لعام 1994 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجلة دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد (٢٢٧) 1994

٢- ميشيل تودور، التنمية الاقتصادية، ترجمة أ.د محمود حسن حسني، رقم الطبعة بدون، مؤسسة دار المريخ للنشر،والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية ٢٠٠٦

٣- زأيري بلقاسم/الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية / من فعاليات المؤتمر الدولي العالمي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات بتاريخ٨ مارس ٢٠٠٥جامعة ورقلة/ الجزائر.

٤- تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٣م على الرابط
http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/9108

٥- رؤية مقدمة للقوى السياسية بشأن موقفها من قانون الجمعيات السياسية في ٢٠٠٥/٨/١٣ لمركز البحرين لحقوق الإنسان على :
http://anhri.net/bahrain/bchr/2005/pr0813.shtml

٦- د/ احمد الفنجري، الحريات السياسية في الإسلام، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، دار القلم، الإسكندرية مصر .

٧- امارتيا صن، التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، مجلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت ،عدد(٣٠٣) مايو٢٠٠٤م، العنوان الأصلي للكتاب Development As Freedom BY Amartua Sen Ooford University Press, New Delhi 2000

٨- (الان تورين) ما الديمقراطية دراسات فلسفية = /qu,est-ce que la democratie ترجمة عبود كاسحة (٥٧) منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية السورية ٢٠٠٠م ص٢٤٢ وما بعدها العنوان الأصلي للكتاب Alain touraine quest-ceque la democratie

٩- د/صالح سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، الطبعة بدون ١٩٨٨م الزهراء للإعلام، القاهرة،

١٠- شاكر الجوهري/وضع العراقيل أمام مشاركة أحزاب المعارضة على السلطة/ مجلة العرب، تونس العدد الأول/٥/٢٠٠٥.

١١- كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى في افتتاح مؤتمر المرأة في مفهوم وقضايا أمن الإنسان :المنظور العربي والدولي الذي عقدته منظمة المرأة العربية في أبو ظبي في المدة ما بين 11 - 2008/11/13.
<http://www.arabwomenorg.org/Details.aspx?Page_ID=1234>

١٢- تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994 ، إحياء دور الوقف لتحقيق التنمية، الفصل الثاني، بعد جديد للأمن الإنساني، يمكن الرجوع إليه على الرابط:
http://library.islamweb.net/newlibrary/display_umma.php?lang=&BabId=1&ChapterId=3&BookId=2098&CatId=201&startno=0

١٣- غادة على موسى، إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية من ١٤ - ١٥ - 2005 عمان، الأردن، نُشر من قبل منظمة اليونيسكو، 2008

ب١٤- رقوق محند، الأمن الإنساني ومفارقات العولمة عنوان الوثيقة: /http://boulemkahel.yolasite.com

boulemkahel.yolasite.com/.../الأمن%20الإنساني%20و%٢٠مفارقات%20العولمة.doc

١٥- منى حسن علي ، مفهوم الأمن الإنساني عنوان الوثيقة في النت: sudanpolice.gov.sd/pdf/55555.pdf

البشيرشورو، الأطر الأخلاقية والمعيارية التربوية لتدعيم الأمن البشرى في الدول العربية، المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والإنسانية

١٦- باريس، اليونسكو، ٢٠٠٥ ص١٥،١٦ ويمكن الرجوع اليه على الرابط: http://socio.montadarabi.com/t4033-topic

١٧- دبفبد ب.رزنيك،أخلاقيات العلم، ترجمة د عبد النوار عبد المنعم، مجلة عالم المعرفة، يونيو ٢٠٠٥م الكويت عدد(٣١٦)

١٨- سيمون ڤايل كتاب التجذُّر، ترجمة محمد علي عبد الجليل، معابر، دمشق، ٢٠١٠. أو راجع موقع معابر على الرابط التالي: http://www.maaber.org/issue_march10/perenial_ethics1_a.htm

١٩- اندريه جندرفرانك، البرجوازية الرثة والتطور الرث، رقم الطبعة غير موجود، ١٩٧٣ دار العودة، بيروت

٢٠- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك ١٩٩٨م http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hrd13/complete.pdf

D. Apter, Some conceptual approach to the study of modernization, .Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1968, PP.2 298 et suiv, et 334

٢٢- دبفبد ب.رزنيك، أخلاقيات العلم، ترجمة د عبد النوار عبد المنعم، مجلة عالم المعرفة، يونيو٢٠٠٥ الكويت عدد(٣١٦)

٢٣- السيد زهره ، أين نحن من حرب العقول والتقدم العلمي؟، http://www.alnaja7.org/forum/showthread.php?t=1476

٢٥- محمد ياقوت، أزمة الحرية الأكاديمية في العالم العربي ١٤٢٩/١/٨هـ إسلام اون لاين. www. Arabcaucus.net/papers-articles/sabril.htm

٢٦- د/صبحي القاسم، مسيرة البحث العلمي والتطوير، مجلة شؤون عربية، تصدر عن جامعة الدول العربية، العدد(١٠٤) ديسمبر ٢٠٠٠

٢٧- قادر فرجاني، الإمكانات البشرية والتقنية العربية، مجلة المستقبل العربي، فبراير 2000 م ، بيروت عدد (252)

٢٨- تقرير التنمية لعام ٢٠٠٧ :
ttp://us.moheet.com/show_files.aspx?fid=200441
http://www.nabialrahma.comh

٢٩- معين القدومي، الأدمغة العربية بين الهجرة والتهجير، مجلة البيان، تصدر من لندن ٢٥ مارس ١٩٩٩ عدد (٦٨٥٤).

٣٠- تقرير التنمية العربية ٢٠٠٤، على الرابط:
http://www.un.org/arabic/esa/hdr/2004

٣١- يحي اليحياوي، أية عولمة؟ أفريقيا للنشر، رقم الطبعة بدون ١٩٩٩م الدار البيضاء

٣٢- رشدي راشد، الوطن العربي وتوطين العلم، مجلة المستقبل العربي، بيروت العدد(٣٥٤) آب أغسطس ٢٠٠٨م

٣٣- د/سلمان رشيد، الاتجاهات العلمية الحديثة والبحث العلمي، شؤون عربية، تصدر عن جامعة الدول العربية، عدد ٧٨ يونيو ١٩٩٤

٣٤- د أسامة الخولي وآخرون، تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي، مجلة دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥

أ٣٥- حمد مصطفي خاطر، التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية، نماذج ممارسة، الإسكندرية، ٢٠٠٢ المكتب الجامعي الحديث

٣٦- محمود عبد الفضيل، أنماط توزيع الدخل في الوطن العربي جـ٢ المعهد العربي، يتبع جامعة الدول العربية ١٩٨٠ .

٣٧- د/ زغلول راغب النجار، قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر، كتاب الأمة، رقم (٢٠) سلسلة فصلية تصدر عن رئاسة المحاكم الشرعية بدولة قطر، صفر ١٤٠٩هـ.

٣٨- صموئيل عبود، في كتابه خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف ، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٤م.

٣٩- تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ : على الرابط .
http://www.alarab.co.uk/m/?id=28926

٤٠- تقرير التنمية العربي لعام ٢٠٠٥ المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو .
http://www.arab-hdr.org/arabic/resources/publications.aspx?tid=975

٤١- د/ جورية مجاهد،الاستعمار كظاهرة عالمية، عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض السعودية ١٩٩٢

٤٢- محمد الرميحي، التنمية الشاملة و التنمية السياسية على :
www.alrumaihi.info/tanmy/doc1.doc

٤٣- د/ فؤاد مرسي، الاقتصاد العربي، مجلة شؤون عربية، العدد(٢٧) أيار ١٩٨٣م

٤٤- د/بوكرا ادريس، المسئولية الدولية عن تخلف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر٢٠٠٤.

٤٥- علي خليفة الكواري، حقيقة التنمية النفطية: حالة أقطار الجزيرة العربية، مجلة المستقبل العربي" العدد ٢٧، ماي ١٩٨١،

٤٦- منيرشفيق، قضايا التنمية والاستقلال في الصراع الحضاري، الناشر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٩٩٢

٤٧- د/ نبيل السمالوطي، بناء المجتمع الإسلامي ونظمه، دار النهضة، القاهرة ١٩٨١.

٤٨- د/ يوسف القرضاوي، الرسول والعلم، دار المعرفة، الدار البيضاء، سنة الطبع بدون

٤٩- د/ عبد الكريم زيدان، السنن الإلهية، في الأمم والجماعات والأفراد في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ١٩٩٣م بيروت،

٥٠- د/ محمد عمارة، الغزو الفكري وهم أم حقيقة الأمانة العامة للجنة العليا للدعوة الإسلامية بالأزهر الشريف القاهرة ١٩٨٨م .

٥١- محمد سعد أبو عامود، الاستجابة العربية الإسلامية المطلوبة للتحدي الحضاري الغربي، مجلة ستقبل العالم الإسلامي، الثقافي والحضاري في النظام الدولي عدد ٩ مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا ١٩٩٣م

٥٢- تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٦.
http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr06/cover_contents.pdf

٥٣- عادل عوض، وسامي عوض، البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم، مجلة مركز الإمارات للدراسات والبحوث، لعام ١٩٩٨م عدد ٤٤

٥٤- د/ محمد عبد الشفيع، التكنولوجيا والمعلومات، مجلة السياسة الدولية، مصر عدد ١٤٨ ابريل ٢٠٠٢

٥٥- محمد الشافعي، نظم الحكم المعاصر ، عالم الكتب، الرياض ١٩٧٤ .

٥٦- د/عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، اوعلى الرابطhttp://www.moswarat.com/books_view_1573.html

٥٧- د/ الأنصاري، العالم الإسلامي المعاصر بين الشورى والديمقراطية ، دار الفكر العربي ٢٠٠١م القاهرة.

٥٨- جون هارتلي، الصناعات الإبداعية، ترجمة، بدر السيد سليمان الرفاعي، الكويت ص١٠عنوان للكتاب، Creative Industries Edited by John Hartley (Blackwell publishing, United kingdom, 2005)

٥٩- الدكتور احمد زويل، نقله عنه السيد زهره ، تحت عنوان أين نحن من حرب العقول والتقدم العلمي؟ في موقع منتدى التوحيد شبكة النجاح على الرابطة :
http://www.alnaja7.org/forum/showthread.php?t=1476